



فاعلية النقابات الفلسطينية ودورها ضمن الأوضاع الراهنة

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية - مفتاح

رام الله - فلسطين

تشرين الثاني 2024

ضمن مشروع "تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين"

منشورات "مفتاح" 2024

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"



إعداد: أ. معتصم زايد (ROAD WISE for Consulting)

طاقم "مفتاح":

مديرة برنامج الحكم الصالح

لميس الشعيبي - الحنتولي

مسؤول وحدة الأبحاث والدراسات

عبد العزيز الصالحي

التدقيق اللغوي: قيس الرنتاوي

بدعم من: الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

تم إصدار الدراسة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه الدراسة هي من مسؤولية "مفتاح"، ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

كلمة "مفتاح"

تقدم هذه الورقة البحثية بعنوان "فاعلية النقابات الفلسطينية ودورها ضمن الأوضاع الراهنة" استعراضاً لواقع النقابات الفلسطينية في ظل تصاعد الأزمات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الأثر المباشر للاحتلال والقيود الداخلية التي تحد من حركتها واستقلاليتها. تتناول الورقة سياقاً تاريخياً للحركة النقابية الفلسطينية منذ بداياتها في أوائل القرن العشرين، وأدوارها الحيوية في تعزيز التضامن الاجتماعي والعدالة، فضلاً عن دورها في النضال الوطني والمجتمعي. وعلى الرغم من قدم هذه التجارب وما لعبته من أدوار مهمة، فإن العمل النقابي في فلسطين المحتلة اليوم يواجه تحديات معقدة، أثرت بشكل جوهري على فاعليته.

بعد أكتوبر 2023 وبدء حرب الإبادة الجماعية على الفلسطينيين، واجهت النقابات الفلسطينية تحديات جديدة ناتجة عن تصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية، ما دفعها إلى اتخاذ خطوات لتطوير آليات جديدة، تمكنها من تلبية احتياجات الأعضاء وحماية حقوقهم. في هذا السياق، برزت بعض النقابات، مثل نقابة المحامين، التي بدأت بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها العمال، وتسعى لرفع قضايا حقوقية عبر التعاون مع منظمات حقوقية دولية. وقد لجأت نقابة المعلمين، على سبيل المثال، إلى توفير الدعم المعنوي والمادي للمعلمين المتأثرين بالأزمات الاقتصادية، فيما تتعاون نقابة الصحفيين مع مؤسسات دولية لتوفير الحماية للصحفيين، الذين يواجهون الاعتقالات والانتهاكات بسبب نقلهم للواقع الميداني في غزة والضفة الغربية.

من خلال هذه الدراسة، تسعى المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية لتعزيز دور النقابات الفلسطينية، بما يضمن استقلاليتها وفعاليتها في الدفاع عن حقوق العمال، سواء في فلسطين أو على الصعيد الدولي. إن تعزيز الديمقراطية داخل النقابات، والحد من التدخلات الفصائلية، وتوفير الدعم المالي المستدام، هي خطوات ضرورية لضمان استمرارية تأثير هذه النقابات في مواجهة الأزمات الراهنة. نأمل أن تساهم هذه الدراسة في إضاءة الطريق أمام صانعي القرار والنقابيين أنفسهم للعمل على تحسين أوضاع النقابات، وتطوير آليات عملها، بما يتناسب مع المتغيرات والتحديات الحالية.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

محتوى الدراسة

6	ملخص تنفيذي
8	مقدمة
9	هدف الورقة
9	منهجية العمل
	Error! Bookmark not defined.
11	مدخل مفاهيمي
12	التطور التاريخي للنقابات الفلسطينية ودورها في الفضاء الوطني
13	النقابات والاتحادات الفلسطينية في الشتات: دور تاريخي متجذر في النضال الوطني
15	الانتفاضة الأولى: تعزيز الهوية الوطنية والنضال الشعبي
15	تحولات صاحبت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية
17	تحديات أمام النقابات الفلسطينية
17	الضغوط السياسية وتأثيرها على استقلالية النقابات
18	الاحتلال الإسرائيلي كأكبر تحد
19	الانقسام السياسي وتأثيره على وحدة النقابات واستقلاليتها
19	الحكومة وحرية العمل النقابي
20	ضعف الثقة الداخلية وتراجع الانتساب للنقابات
21	القيود القانونية التي تحد من حرية عمل النقابات
22	النزاعات الداخلية وتأثيرها على فعالية النقابات
23	التنافس على القيادة: إضعاف التأثير وتراجع الأولويات النقابية
23	ضعف الديمقراطية الداخلية: تأطير محدودية المشاركة وتآكل الثقة
24	تأثير النزاعات الداخلية على دور النقابات كأداة للتغيير الاجتماعي
25	ضعف الاستقلال المالي
25	التداخل بين عمل النقابات والاتحادات الفلسطينية
27	تأثير تضيق المساحات المدنية على دور النقابات الفلسطينية

29	دور النقابات الفلسطينية في الأوضاع الراهنة
33	دور النقابات في الأوضاع الراهنة وما بعد السابع من أكتوبر
34	الدفاع عن حقوق العمال في ظل الأزمات المتتالية
35	تأثير النقابات على السياسات الحكومية والإصلاحات والحريات
36	التفاعل مع المجتمع الدولي لتعزيز حقوق العمال الفلسطينيين
37	الأدوار المستجدة للنقابات الفلسطينية خلال الحرب على غزة
37	دور النقابات في توثيق الانتهاكات ورفع القضايا للمجتمع الدولي
37	دور النقابات في تعزيز الصمود المجتمعي وتقديم المساعدات
38	دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن حرية الصحافة وحماية الصحفيين
38	السعي لبناء شراكات دولية وتطوير آليات ضغط دولية
39	إعادة التقييم والتموضع في ظل استمرار الحرب على غزة والإبادة الجماعية
40	الاستنتاجات الرئيسية وتوصيات
44	المصادر والمراجع
45	المقابلات الميدانية

ملخص تنفيذي

تقدم هذه الورقة البحثية بعنوان "فاعلية النقابات الفلسطينية ودورها ضمن الأوضاع الراهنة" استعراضاً لواقع النقابات الفلسطينية في ظل تصاعد الأزمات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الأثر المباشر للاحتلال، والقيود الداخلية، التي تحد من حركتها واستقلاليتها. تتناول الورقة سياقاً تاريخياً للحركة النقابية الفلسطينية منذ بداياتها في أوائل القرن العشرين، وأدوارها الحيوية في تعزيز التضامن الاجتماعي والعدالة، فضلاً عن دورها في النضال الوطني والمجتمعي. وعلى الرغم من قدم هذه التجارب وما لعبته من أدوار مهمة، فإن العمل النقابي في فلسطين المحتلة اليوم يواجه تحديات معقدة، أثرت بشكل جوهري على فاعليته.

استندت الورقة إلى مراجعة لمجموعة من الدراسات والأدبيات، مع استخدام مقابلات أجريت مع شخصيات نقابية بارزة وأعضاء داخل النقابات كأداة نوعية لجمع البيانات. يهدف هذا الأسلوب إلى توضيح العقبات التي تواجه النقابات، والبحث في سبل تعزيز استقلاليتها وتفعيل دورها بفعالية أكبر، لا سيما بعد تصاعد الأزمات الأمنية والسياسية إثر حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني التي نشهدها منذ أكتوبر 2023. تقدم الورقة تفاعلاً بين التحليل الوصفي للتاريخ النقابي في فلسطين المحتلة، والتحليل النوعي الذي يستند إلى البيانات من الميدان.

تتناول الدراسة تحديات تتعلق بالهيكل النقابي الموجود في فلسطين التاريخية، إضافة إلى تحديات على صعيد نقص الموارد المالية التي تعتمد عليها النقابات، حيث تعاني الكثير من النقابات من ضعف في التمويل الذي يحول دون تنفيذها الأنشطة التي تدعم حقوق العمال وتوفر لهم الحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يعاني الهيكل النقابي من مشاكل تنظيمية تتعلق بنقص الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل النقابات، حيث لا تجرى الانتخابات الداخلية بشكل منتظم، ويكون تأثير الأعضاء محدوداً في اتخاذ القرارات الأساسية، ما يزيد من ضعف النقابات ويقلل من قدرتها على التفاعل مع حاجات العمال.

بعد أكتوبر 2023 وبدء حرب الإبادة الجماعية على الفلسطينيين، واجهت النقابات الفلسطينية تحديات جديدة ناتجة عن تصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية، ما دفعها إلى اتخاذ خطوات لتطوير آليات جديدة تمكنها من تلبية احتياجات الأعضاء وحماية حقوقهم. في هذا السياق، برزت بعض النقابات، مثل نقابة المحامين، التي بدأت بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها العمال، وتسعى لرفع قضايا حقوقية عبر التعاون مع منظمات حقوقية دولية. وقد لجأت نقابة المعلمين، على سبيل المثال،

إلى توفير الدعم المعنوي والمادي للمعلمين المتأثرين بالأزمات الاقتصادية، فيما تتعاون نقابة الصحفيين مع مؤسسات دولية لتوفير الحماية للصحفيين الذين يواجهون الاعتقالات والانتهاكات بسبب نقلهم الواقع الميداني في غزة والضفة الغربية.

تأتي الاستنتاجات لتشدد على أن تحقيق استقلالية النقابات الفلسطينية يعد ضرورة ملحة لتعزيز قدرتها على تمثيل العاملين/ات بفاعلية. لذلك، توصي الدراسة بتطوير لوائح تنظيمية تضمن استقلالية النقابات عن الانتماءات الفصائية، ووضع ميثاق يمنع التدخلات الحزبية في شؤونها الداخلية. وإضافة إلى ذلك، تقترح الدراسة تعزيز التعاون مع منظمات حقوقية دولية بهدف رفع مستوى الحماية للعمال، والدفاع عن حقوقهم أمام المجتمع الدولي.

من بين التوصيات الأخرى، تشدد الدراسة على أهمية بناء صندوق دعم مالي مستدام للنقابات، يعتمد على اشتراكات الأعضاء ودعم المجتمع المدني المحلي، ما يقلل من اعتماد النقابات على التمويل الدولي المشروط، ويضمن استقلالها. كما يوصي التقرير بتعزيز الشفافية والممارسات الديمقراطية داخل النقابات من خلال انتخابات داخلية دورية، وفتح المجال للأعضاء للمشاركة في صنع القرارات، ما يعيد الثقة بين النقابات وأعضائها.

في الختام، تشير الدراسة إلى أن النقابات الفلسطينية بحاجة إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الحالية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع العمالي الفلسطيني، خاصة في ظل التحديات المتفاقمة. تحقيق استقلالية النقابات، وتوسيع نطاق شراكاتها الدولية، وتفعيل هيكلها الداخلية الديمقراطية، هي خطوات أساسية لتعزيز دور النقابات في مواجهة الأزمات الراهنة والمستقبلية، وضمان تمثيل حقوق العمال بشكل عادل وفعال.

مقدمة

تلعب النقابات الفلسطينية دورا حاسما في حماية حقوق العمال وتعزيز العدالة الاجتماعية في ظل الأزمات المتعددة التي تواجه المجتمع الفلسطيني، من الاحتلال والانتقام الداخلي إلى التبعية الاقتصادية. منذ تأسيسها في أوائل القرن العشرين، كانت النقابات جزءا أساسيا في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، حيث عملت على الدفاع عن حقوق العمال في ظروف عمل غير عادلة. وقد أثبتت النقابات قدرتها على تجاوز دورها التقليدي، لتصبح أحد الأعمدة الأساسية للنضال الوطني.

خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، قادت النقابات العديد من الإضرابات العامة التي شملت قطاعات واسعة من العمال، وأدت إلى شل الحركة الاقتصادية. لم تقتصر هذه الإضرابات على المطالبة بتحسين الظروف الاقتصادية، بل كانت جزءا من النضال ضد الاحتلال، ما ساعد في توحيد الجهود الوطنية في مواجهة التحديات. كما لعبت النقابات دورا محوريا في تعزيز التضامن المجتمعي وتحسين ظروف العمل، إضافة إلى مواجهة الاستغلال من الاحتلال وأرباب العمل المحليين.

ومع تطور الوضعين السياسي والاجتماعي، ساهمت النقابات في رفع الوعي الحقوقي لدى العمال، من خلال تنظيم دورات وورش عمل حول حقوقهم، إلا أن هذا الدور لم يكن خاليا من التحديات، إذ تعرضت النقابات لضغوط سياسية من الاحتلال والفصائل الفلسطينية، ما أثر على استقلاليتها في بعض الأحيان. وبالرغم من ذلك، حافظت النقابات على دورها كأداة فاعلة في الدفاع عن حقوق العمال والوحدة الوطنية.

في ظل الأوضاع الراهنة، تزايدت التحديات التي تواجه النقابات الفلسطينية بسبب الحرب المستمرة والوضع الاقتصادي المتدهور. فقد تراجعت قدرة النقابات على الدفاع عن حقوق العمال في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة العمال. كما أثر الانقسام السياسي على تنسيق النقابات، ما يضعف من قدرتها على التفاعل مع القضايا الوطنية والاجتماعية بشكل فعال.

تسعى النقابات الفلسطينية، بالرغم من هذه التحديات، إلى بناء تحالفات مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل على تعزيز مكانتها كمُدافع عن حقوق العمال، مع الاستمرار في المطالبة بتعزيز الحقوق القانونية للعمال عبر المجتمع الدولي.

هدف الورقة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم تحليل وإعادة النظر في أولويات دور النقابات الفلسطينية في ظل الأوضاع الراهنة، مع التركيز على التحديات التي تواجهها نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية، والتفاعلات الداخلية والخارجية. وستتناول الورقة التطور التاريخي للنقابات ودورها في المجتمع الفلسطيني، إلى جانب دراسة العوامل التي أثرت على استقلاليتها وفعاليتها في حماية حقوق العمال في ظل تصاعد التوترات الأمنية والسياسية بعد السابع من أكتوبر من العام 2023 (إبان الإبادة- الممارسة بحق الفلسطينيين).

منهجية العمل

تم الاعتماد في هذا التحليل على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أدوات كيفية، تتمثل في المقابلات الفردية كأداة أولية لجمع البيانات الميدانية مع بعض الشخصيات النقابية وأعضاء النقابات، لاستكشاف استراتيجيات محتملة لتعزيز فاعلية النقابات في مواجهة التحديات الحالية.

أما على صعيد مصدر البيانات الثانوية، فقام معدو الدراسة بمراجعة الأدبيات والدراسات والتقارير ذات العلاقة، وتحليل المقابلات الإعلامية السابقة مع ممثلي النقابات الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بالفرضية التي وضعها معد الورقة، فهي أن هناك حالة جمود من السكون والحيولة دون التقدم في أداء النقابات الفلسطينية، نتيجة الضبابية التي فرضها السياق السياسي العام الفلسطيني عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث لم تعد المعالم واضحة ما بين دور الاتحادات التي تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية والأجساد التمثيلية للعاملين في المهن والحرف والقطاعات المختلفة، حيث ورد في النظام الأساسي الفلسطيني (القانون الأساسي المعدل) أن "وضع هذا القانون وإقراره من قبل المجلس التشريعي، ينطلق من حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني"¹. هذه العبارة أبقّت على ضبابية في المرجعية للعمل، إذ وفي ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية لا يمكن الجزم حول الانطلاق في العمل بالعودة إلى الأطر والاتحادات التي تتبع لمنظمة التحرير، أم تشكيل نقابات ممثلة

¹- القانون الأساسي المعدل للعام 2003. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/aDpmy>

وجديدة في ظل نظام السلطة الوطنية الفلسطينية. بالتالي، تتبع الإشكالية الأساسية في غياب مرجعية واضحة، وهذا الغياب تراكم على سياسات الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف الحركة النقابية الفلسطينية إبان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

إشكالية وجدل

تلعب النقابات الفلسطينية دوراً أساسياً في حماية حقوق العمال وتعزيز العدالة الاجتماعية في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، مثل: الاحتلال، والانقسام الداخلي، والضغط الاقتصادي والاجتماعية. تأسست النقابات الفلسطينية في بداية القرن العشرين، وكان لها دور بارز في النضال الوطني والاجتماعي، حيث كانت تمثل صوت العمال والمهمشين، وتسعى للدفاع عن حقوقهم في بيئة عمل غير عادلة. منذ نشأتها، تجاوزت النقابات دورها التقليدي كمنظمات حقوقية، لتصبح جزءاً من النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال.

خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، لعبت النقابات دوراً محورياً في تنظيم الإضرابات والاحتجاجات، ما جعلها جزءاً لا يتجزأ من المقاومة الشعبية. قادت النقابات العديد من الإضرابات الناجحة، مثل إضراب الأشهر الستة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي شل الحركة الاقتصادية، وأظهر التضامن المجتمعي بين فئات الشعب الفلسطيني. كانت النقابات بمثابة منظم رئيسي للمقاومة السلمية، وركيزة للنضال الوطني، ما منحها مكانة فريدة في المجتمع الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، ساهمت النقابات في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تنظيم العمال وتحسين ظروف العمل في ظل ظروف الاحتلال والصعوبات الاقتصادية. عملت على مكافحة الاستغلال، سواء من الاحتلال أو من جهات العمل المحلية، وأسهمت في تحقيق مكاسب، مثل: تحديد الحد الأدنى للأجور وضمان ظروف عمل آمنة. كما ساعدت النقابات في زيادة الوعي الحقوقي بين العمال من خلال ورش تدريبية تركز على حقوقهم والعدالة الاجتماعية.

وبالرغم من كافة الضغوط، فإن النقابات استمرت في الدفاع عن حقوق العمال، محافظة على قدرتها على توحيد الجهود الوطنية. مع الأوضاع الحالية في فلسطين، زادت التحديات التي تواجهها النقابات، خاصة بعد الحرب الأخيرة التي فاقمت الأزميتين الإنسانية والاقتصادية. فقد العديد من العمال وظائفهم بسبب الحرب، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الفلسطيني من ركود شديد بسبب الحصار والانقسام السياسي، ما يصعب على النقابات التفاوض لتحسين شروط العمل أو زيادة الأجور.

وإضافة إلى ذلك، تسببت القيود الإسرائيلية على حركة العمال وصعوبة الحصول على تصاريح عمل في تدهور الظروف الاقتصادية، ما انعكس على قدرة النقابات على توفير فرص العمل أو الدفاع عن حقوق العمال. على المستوى الاجتماعي، يعاني العمل النقابي من انقسامات داخلية بسبب الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما أدى إلى ضعف التنسيق بين النقابات.

كذلك، تواجه النقابات تحديات قانونية، حيث تتعرض لضغوط قانونية من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية التي تفرض قيوداً على تنظيم الإضرابات والنشاط النقابي. تسعى النقابات إلى التفاعل مع المجتمع الدولي لتعزيز المواقف القانونية التي تحمي حقوق العمال، عبر الاعتماد على اتفاقيات العمل الدولية والمبادئ الأساسية التي تحث عليها منظمة العمل الدولية. وبالرغم من هذه التحديات، تواصل النقابات دورها الحيوي في الدفاع عن حقوق العمال، والعمل على تحسين أوضاعهم في ظل الظروف الراهنة.

مدخل مفاهيمي

يمكن القول إن النقابات هي "جماعة ذات تنظيم مستمر، تتألف من عدد معين من العمال، تجمعهم وحدة مهنية أو ارتباط مهني، ولا تقوم لغرض الحصول على ربح مادي، وتتشأ بإيداع وثائق تأسيسها لدى مكتب العمل"². كما يمكن القول إنها "تنظيم جماهيري ينظم في إطاره العاملون في قطاع معين، أو في مجموعة معينة من القطاعات، وفقاً لقانون محدد يتم الاتفاق عليه، لإطار هيئة تأسيسية، تتمتع بصلاحيات التطبيق"³.

أما على الصعيد القانوني، فتعرف بأنها "هيئة قانونية تتكون من مجموعة من المواطنين الذين يمارسون مهنة واحدة، أو مهنة متقاربة، وهي جمعية تشكل لأغراض المفاوضة الجماعية والمساومة، بشأن شروط الاستخدام ورعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية، بالتنسيق مع الحكومات والهيئات التشريعية، والاشتغال بالعمل السياسي في حالات معينة"⁴.

²- الأصمعي، حمد سالم. "مفهوم النقابة والاتجاهات النظرية في تفسير نشأتها". مجلة القراءة والمعرفة: الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة.

المجلد 19، العدد 216 أكتوبر الجزء الثاني، أكتوبر 2019، ص301

³- المصدر السابق، نفس الصفحة.

⁴- المصدر السابق، ص302

في السياق الفلسطيني، تأخذ النقابات بعدا إضافيا يتجاوز الأهداف الاقتصادية ليشمل الأبعاد الوطنية، وتشير الأدبيات الفلسطينية إلى أن النقابات الفلسطينية لم تكن مجرد تنظيمات مهنية، بل كانت أيضا جزءا من النضال الوطني ضد الاحتلال، حيث تحولت النقابات إلى منصات تنظيمية للنضال من أجل التحرر الوطني والحقوق الاجتماعية معا، وفي هذا السياق، لم تقتصر النقابات على الدفاع عن حقوق العمال فقط، بل كان لها دور مهم في مواجهة الاحتلال والتمييز الذي فرضه.⁵

تظهر الدراسات المقارنة للنقابات الفلسطينية والعالمية أن النقابات الفلسطينية تتميز بالاندماج بين الأهداف الاجتماعية والوطنية.

هذا التمازج بين النضال العمالي والنضال الوطني هو ما يميز النقابات الفلسطينية عن نظيراتها في بلدان أخرى، فعلى سبيل المثال، في الأدبيات العالمية، يركز دور النقابات بشكل أساسي على القضايا العمالية البحتة، مثل: تحسين الأجور وتوفير الحماية الصحية، فيما يتجلى دور النقابات الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، إضافة إلى العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

من خلال تحليل المقابلات التي أجريت مع نقابيين فلسطينيين، يتضح أن النقابات في فلسطين تعمل كدرع مزدوج يحمي العمال من الاستغلال الاقتصادي، ويعزز حقوقهم في مواجهة قوى الاحتلال، وقد قال أحد النقابيين في قطاع التعليم: "نحن لا ندافع فقط عن العمال، بل نقاتل من أجل حقوق وطنية جماعية، وهذا ما يجعل نقابتنا مختلفة". هذا التصور يؤكد أن التعريف التقليدي للنقابات لا يمكن فصله عن السياق الوطني الفلسطيني.

التطور التاريخي للنقابات الفلسطينية ودورها في الفضاء الوطني

في بداية القرن العشرين، ومع تصاعد التهديدات الاستعمارية، تشكلت النقابات الفلسطينية كاستجابة للحاجة الملحة لحماية حقوق العمال، خاصة في ظل الاحتلال البريطاني آنذاك. كان الظهور الفعلي للنشاط النقابي في فلسطين منذ عام 1920م، وتبلور عام 1925م، حيث تشكلت جمعية العمال العرب الفلسطينية، حيث أعلن عنها رسميا في 21 مارس 1925م.⁶

⁵- شبيب، سميح. "إشكاليات العمل النقابي في فلسطين". رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2005.
⁶- أبو زعيتر، سلامة. "نشأة الحركة النقابية الفلسطينية حتى عام 1967". مركز الدراسات والبحوث العلمانية في العالم العربي، 2019.

ورغم أن النقابات الناشئة كانت تسعى أساسا لتحسين ظروف العمال وحمايتهم من الاستغلال، إلا أن البيئة السياسية المحتممة في ذلك الوقت جعلتها تلعب دورا مركزيا في الكفاح الوطني. كان الاحتلال البريطاني والسياسات التمييزية التي عززت التوسع الاستيطاني اليهودي عوامل ضاغطة دفعت العمال للتكتف والاحتجاج، ما أضاف بعدا سياسيا قويا لدور النقابات وجعلها جزءا من الحركة الوطنية الفلسطينية، خاصة في الثلاثينيات مع تصاعد الإضرابات والتظاهرات الوطنية.

وبعد نكبة 1948، تحولت النقابات العمالية الفلسطينية إلى تنظيمات تدافع عن حقوق اللاجئين والمشردين وتدعم صمودهم في الداخل والشتات. النزوح الجماعي، وفقدان الأراضي ومصادر الرزق، كانت من العوامل الاقتصادية المؤثرة التي دفعت العمال الفلسطينيين إلى تنظيم أنفسهم في مخيمات اللاجئين، حيث لعبت النقابات دورا كبيرا في تقديم الدعم الاجتماعي والتعليمي، وترسيخ ثقافة التكتف المجتمعي بين الفلسطينيين. ومع بروز منظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات، تحولت النقابات إلى أداة تنظيمية ضمن الحراك الوطني الذي قادته المنظمة، وأصبح الوعي النقابي جزءا من الوعي الوطني، مستندا إلى ضرورة الصمود الاقتصادي والاجتماعي في ظل ظروف قاسية⁷.

النقابات والاتحادات الفلسطينية في الشتات: دور تاريخي متجذر في النضال الوطني

مع تهجير الشعب الفلسطيني في أعقاب نكبة عام 1948، برزت النقابات والاتحادات الفلسطينية في الشتات كأحد الأطر التنظيمية الأساسية التي سعت لتخفيف معاناة اللاجئين والحفاظ على هويتهم الوطنية. وفي ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية شديدة التعقيد، أصبحت النقابات وسيلة لتمكين الفلسطينيين من تنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم، متجاوزة بذلك الأدوار التقليدية للنقابات لتلعب دورا وطنيا حاسما.

في المرحلة الأولى من نشأتها، ركزت النقابات على تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الذين واجهوا ظروف معيشية قاسية داخل المخيمات، وكانت النقابات أداة لحماية العمال الفلسطينيين في الدول المضيفة من الاستغلال، خاصة في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات. على سبيل المثال، في لبنان، دافعت النقابات عن حقوق العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعانون من قيود قانونية تحد من فرص العمل، بينما نظمت في سوريا أنشطة تعليمية وثقافية لتعزيز الترابط المجتمعي والهوية الوطنية⁸.

⁷- أبو كشك، إسماعيل. النقابات العمالية الفلسطينية ومواجهة الاحتلال. 1994.

⁸- الخالدي، رجا. "المشهد النقابي في فلسطين". السفير العربي، 2013.

مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، أصبحت النقابات في الشتات جزءاً لا يتجزأ من المشروع الوطني الفلسطيني، وتم دمج النقابات في هيكليّة منظمة التحرير، لتصبح أدوات نضالية تدعم الجهود الوطنية للتحرير والعودة، ولقد لعبت النقابات دوراً محورياً في تعزيز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية من خلال بناء علاقات قوية مع النقابات العمالية الدولية، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات العالمية، حيث نقلت معاناة اللاجئين الفلسطينيين إلى العالم، وحشدت الدعم السياسي والمادي للقضية.⁹

لكن النقابات لم تكن بمنأى عن التحديات والانقسامات السياسية، حيث إنه في السبعينيات والثمانينيات، تعرضت النقابات في الشتات لتدخلات فصائلية أثرت على استقلاليتها وفعاليتها، وتحولت بعض النقابات إلى أدوات لخدمة أجندات سياسية محددة، ما أضعف قدرتها على تمثيل الفلسطينيين ككتلة موحدة. كما فرضت بعض الدول المضيفة قيوداً مشددة على النشاط النقابي الفلسطيني، خاصة في لبنان بعد الحرب الأهلية والاحتياح الإسرائيلي عام 1982، ما حد من قدرة النقابات على التحرك بحرية.

بالرغم من هذه التحديات، ظلت النقابات في الشتات ركيزة أساسية للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، ونظمت النقابات فعاليات ثقافية ومجتمعية تهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني، ونقل التراث الفلسطيني إلى الأجيال الجديدة، كما لعبت دوراً حيوياً في بناء الوعي الوطني، خاصة بين الشباب الفلسطيني الذين ولدوا في الشتات، ما ساهم في تعزيز ارتباطهم بالقضية الفلسطينية.

إن النقابات والاتحادات الفلسطينية في الشتات جسدت نموذجاً فريداً للعمل النقابي الذي يمتزج فيه البعد الاجتماعي بالبعد الوطني، ورغم التحديات والانقسامات، استمرت النقابات في أداء دورها كأداة للدفاع عن حقوق اللاجئين وتعزيز صمودهم، ودعم رئيسية للنضال الفلسطيني. إن هذا التاريخ النقابي يعكس قدرة الفلسطينيين على التكيف مع التحديات المتغيرة والحفاظ على قضيتهم العادلة، ليظل دور النقابات في الشتات شاهداً حياً على صمود الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل

حقوقه.¹⁰

⁹- موقع منظمة التحرير الفلسطينية الإلكتروني. "دائرة شؤون المفاوضات". انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/U3qFe>
¹⁰- رجب، منذر. "تاريخ العمل النقابي الفلسطيني". نشر على موقع "الجزيرة نت" بتاريخ 2 آب 2017. انظر/ي الرابط التالي:

<https://shorturl.at/LDLnU>

الانتفاضة الأولى: تعزيز الهوية الوطنية والنضال الشعبي

في ثمانينيات القرن الماضي، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تطور دور النقابات ليكون أكثر تنظيمًا وتأثيرًا على الساحة الوطنية. في هذه الفترة، كانت النقابات في طليعة الحراك الشعبي، حيث تمكنت من تحويل المطالب العمالية إلى شعارات وطنية مشتركة، وكانت جزءًا لا يتجزأ من المقاومة السلمية ضد الاحتلال.

في ظل القمع الإسرائيلي، تطورت النقابات كوسيلة لدعم الأسر الفلسطينية، وتوفير الخدمات الأساسية التي عجزت الدولة عن تقديمها بسبب الاحتلال، ما عمق من ارتباط النقابات بالهوية الوطنية، وخلق نمط من التضامن الاجتماعي.

تحولات صاحبت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، دخلت النقابات مرحلة جديدة في ظل بيئة سياسية متغيرة، ومع هذه التغيرات، وجدت النقابات نفسها أمام تحديات جديدة، فكانت تمارس ضغوطًا متزايدة من الفصائل السياسية والسلطة، ما أثر على استقلاليتها في بعض الحالات.

ومع تأسيس السلطة، تغيرت أولويات بعض النقابات، وأصبحت جزءًا من الشبكات السياسية المحلية، ما أضعف دورها في الدفاع عن حقوق العمال لصالح تحقيق أهداف سياسية أو حزبية، ورغم ذلك، استمرت النقابات في السعي لتحسين ظروف العمل، إلا أن البيئة الاقتصادية والسياسية الجديدة فرضت عليها نمطًا من التكيف مع الضغوط الاقتصادية التي تزايدت بفعل ارتفاع معدلات البطالة وغياب التنمية الاقتصادية المستدامة، ما انعكس على قدرتها في تقديم الدعم الكامل للعمال في تلك الفترة.

عرف قانون العمل الفلسطيني في المادة رقم (1) النقابة على أنها "أي تنظيم مهني يشكل وفقا للقانون (قانون النقابات)"¹¹، وكفل قانون العمل الفلسطيني تكوين منظمات نقابية إذ نص في المادة (5) على أنه "وفقا لأحكام القانون للعمال وأصحاب العمل الحق في تكوين منظمات نقابية على أساس مهني، بهدف رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم"¹². ويستثنى من قانون العمل الفلسطيني موظفو الحكومة والهيئات المحلية مع كفالة حقهم في تكوين نقابات خاصة بهم.¹³ كما نص

¹¹- قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م. انظر/ي الرابط التالي: <https://t.ly/4iAWr>

¹²- المصدر السابق.

¹³- المصدر السابق.

قانون العمل الفلسطيني في الباب الرابع (علاقات العمل الجماعية) في المادة (49) على أن "المفاوضة الجماعية هي الحوار الذي يجري بين أي من نقابات العمال أو ممثلين عن العمال وبين صاحب العمل أو أصحاب العمل أو ممثليهم، بهدف حسم النزاع الجماعي أو تحسين شروط وظروف العمل أو رفع الكفاءة الإنتاجية"، ووضع في المادة (57) من معايير الحد الأدنى لبيانات اتفاق العمل الجماعي على "حرية ممارسة العمل النقابي".¹⁴

لا يوجد حتى الآن قانون خاص ينظم النقابات العمالية في فلسطين، بالرغم من وجود محاولات سابقة لإعداد مشاريع قوانين بهذا الشأن، مثل مشروع قانون النقابات العمالية لعام 2004، الذي قدم تعريفا موسعا للنقابة باعتبارها "تنظيما تمثيلا للعمال وأصحاب العمل للدفاع عن مصالحهم"، وكذلك لتعريف الاتحاد العام بأنه "اتحاد للنقابات العامة لأصحاب العمل أو للعمال". في غياب هذا القانون، تصبح المسألة أكثر تعقيدا عندما نتناول الاتحادات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير، وأيضا عندما نتحدث عن تنظيم النقابات والعمل النقابي تحت إشراف السلطة الفلسطينية، إضافة إلى ذلك، هناك تأثير قوي للنقابات الأردنية في بعض القطاعات المهنية الرئيسية في الضفة الغربية.

كل هذه العوامل تستدعي منا التعمق في فهم شكل التمثيل العمالي والمهني في فلسطين المحتلة، خاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ووجود قوانين وأنظمة داخلية ودساتير اتحادية، وهي القضايا التي نبحث فيها من منظور تعزيز الممارسات الديمقراطية التي ينبغي أن تكون أساسا لتحسين واقع هذه النقابات والاتحادات.

وخلال العقدين الماضيين، زادت الأزمات الاقتصادية مع تصاعد القيود الإسرائيلية على حركة العمال وتدهور الوضع الاقتصادي، ما جعل النقابات تواجه تحديات جديدة في استقطاب العمال والدفاع عنهم في بيئة يعاني فيها القطاع الإنتاجي المحلي.

إلى جانب ذلك، أدت موجات العولمة والتحويلات الثقافية والتطورات التكنولوجية إلى تغيير أنماط العمل وانتشار عقود العمل المؤقت، ما أضعف من قدرة النقابات على الدفاع عن العمال في القطاعات غير المنظمة، وبالرغم من هذه التحويلات، سعت النقابات للتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بهدف الحصول على الدعم المالي والتقني، ما أتاح لها استمرارية العمل، لكنها واجهت تحديا في إيجاد موطئ قدم ثابت في بيئة تزداد تعقيدا وتحديات.

بالمحصلة، يعكس التطور التاريخي للنقابات الفلسطينية تفاعلا حيويا مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تطورت من مجرد تنظيمات عمالية إلى كيانات تلعب أدوارا وطنية واجتماعية تتجاوز الدفاع عن حقوق العمال، لتشمل بناء مجتمع متضامن.

لقد شكلت النقابات الفلسطينية عبر تاريخها جزءا من النسيج الوطني، مؤثرة في صياغة الوعي المجتمعي الفلسطيني، ومواكبة لتحديات الواقع، حيث تسعى اليوم لتعزيز دورها وسط بيئة معقدة وضغوط متزايدة، لتحقيق استدامة العمل النقابي وضمان حقوق العمال في ظل تطورات محلية وإقليمية تتطلب تكييفا مستمرا وإبداعا في الأساليب والأدوات.

تحديات أمام النقابات الفلسطينية

على الرغم من الإرث التاريخي العريق والدور المحوري الذي لعبته النقابات الفلسطينية في الدفاع عن حقوق العمال وفي النضال الوطني كما تمت مناقشته في الأقسام السابقة، فإن النقابات الفلسطينية اليوم تواجه مجموعة من التحديات المعقدة، التي تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة.

هذه التحديات ليست فقط ناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والممارسات القمعية التي يفرضها، بل تتجاوز ذلك لتشمل ضغوطا داخلية مرتبطة بالانقسامات السياسية الفلسطينية، وتحديات قانونية واجتماعية أخرى، ومن خلال استعراض هذه التحديات، يمكننا فهم كيف أن النقابات الفلسطينية تحاول التكيف مع الظروف الراهنة، وما الذي يجب القيام به لتعزيز فاعليتها في المستقبل، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى عدة محاور رئيسية:

الضغوط السياسية وتأثيرها على استقلالية النقابات

تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن النقابات الفلسطينية قد تعرضت لضغوط سياسية خارجية وداخلية مكثفة خلال مسيرة عملها بشكل عام، وخلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل الاحتلال والانقسامات الداخلية الحادة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن هذه الانقسامات جعلت من الصعب على النقابات أن تعمل بوصفها منظمات موحدة تمثل العمال في جميع

الأراضي الفلسطينية، وبدلاً من ذلك، أضحت النقابات في بعض الحالات أدوات في أيدي الفصائل السياسية لتعزيز مصالحها، ما أدى إلى تراجع دور النقابات كممثل مستقل للعمال.¹⁵

وفي ظل هذا السياق السياسي المعقد، يمكن تخلص أبرز هذه الضغوطات السياسية كما يلي:

الاحتلال الإسرائيلي كأكبر تحد

نبرز القيود على الحركة والتواصل النقابي كأكبر عمل ضغط وتفتيت لقوة النقابات، حيث يعتمد الاحتلال الإسرائيلي فرض قيود على الحركة بين المدن الفلسطينية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعزل النقابات عن بعضها، ويمنع التنسيق الفعال بين العمال في مختلف المناطق.

فعلى سبيل المثال، أثرت القيود المفروضة على الحركة على نقابة العاملين في قطاع الزراعة، حيث منعت السلطات الإسرائيلية العمال الزراعيين في مناطق، مثل غور الأردن، من التواصل المباشر مع النقابات في رام الله ونابلس، ما جعل تنظيم العمل النقابي تحدياً فعلياً.

كما أن الاستهداف الأمني للنقائيين عامل آخر ضاعط على العمل النقابي، حيث تلجأ سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى استهداف النقائيين باعتقالهم واعتبارهم مصدر تهديد أمني، خاصة عندما يتواصلون مع جهات دولية أو ينظمون فعاليات تدعم حقوق العمال، هذا الاستهداف أدى إلى تردد النقابات في اتخاذ خطوات جريئة خوفاً من القمع والاعتقال، ما حد من حرية العمل النقابي وقلل من فعاليته.

وتفرض سلطات الاحتلال في كثير من الأحيان قيوداً على المنظمات والنقابات الفلسطينية التي تتعاون مع المجتمع الدولي، ما يحد من فرص التواصل والحصول على الدعم الفني والتدريب من النقابات العالمية، وهذا العائق جعل من الصعب على النقابات الفلسطينية استثمار الشراكات الدولية لتعزيز قدرتها على التأثير في قضايا حقوق العمال، وحرمانها من فرصة بناء علاقات تضامنية مع نقابات في الدول الأخرى التي قد تكون داعمة للقضية الفلسطينية.

¹⁵- المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية (ريفورم). "الإضرابات النقابية في فلسطين وتأثيرها على تقديم الخدمات العامة". رام الله-فلسطين، ص21.

الانقسام السياسي وتأثيره على وحدة النقابات واستقلاليتها

أدى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ظهور نقابات متوازية تمثل الفصائل المتصارعة، ما أدى إلى تشتت الحركة النقابية. على سبيل المثال، في قطاع غزة، تم إنشاء نقابات بديلة للموجودة في الضفة الغربية، حيث باتت بعض القطاعات، مثل نقابة العمال، مقسمة إلى نقابتين، إحداهما تحت إشراف السلطة الفلسطينية في الضفة، والأخرى تحت إشراف حكومة غزة. هذا التشظي أفقد النقابات وحدة الكلمة والتمثيل القوي للعمال، وجعل من الصعب تحقيق إصلاحات عمالية موحدة في الأراضي الفلسطينية.

من جهة أخرى، وفي كثير من الحالات، أصبح الوصول إلى القيادة النقابية مرتبطا بدعم فصيل سياسي معين، ما أثر على مواقف النقابات وسياساتها. فعلى سبيل المثال، في نقابة الأطباء، وجد بعض الأطباء أنفسهم مضطرين للارتباط بجهة سياسية للحصول على الدعم والترقيات، وهو ما أثر على استقلالية النقابة.

هذا التدخل الفصائلي خلق حالة من الاستقطاب في النقابات، حيث أصبحت النقابات واجهات سياسية تعبر عن توجهات الفصائل أكثر من تعبيرها عن مصالح الأعضاء، ما قلل من قدرتها على اتخاذ مواقف مستقلة لصالحهم.

ومن الجدير ذكره أن تقريراً منشوراً للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان يذكر أن إنشاء عشرات المؤسسات والهيئات الحكومية والأجهزة الأمنية من المتغيرات التي أثرت في واقع العمل النقابي ودوره في الحياة العامة، حيث زادت محاولات السيطرة عليه، ما أدى إلى ضعف العمل النقابي لارتباطه بالولاء الحزبي، وتداخل مواقع القيادات النقابية المسيطرة على مركز قرارها بمراكز إدارات السلطة ومؤسساتها، إضافة إلى ضعف الأداء الديمقراطي، والانشقاقات والانقسامات التي أصابت بعض الاتحادات والنقابات، وضعف استقلالية مسؤولي مراكز القرار في العديد من الاتحادات والنقابات عن مراكز القرار في الفصائل التي ينتمون إليها.¹⁶

الحكومة وحرية العمل النقابي

تعمل الحكومة الفلسطينية في بعض الأحيان على الحد من حرية النقابات عبر فرض قيود قانونية وتشريعات تقيد الحق في الإضراب والتجمع، مثل قرار منع الإضراب في بعض القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم. على سبيل المثال، في الأعوام

¹⁶ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). "الإطار القانوني والإجرائي الناظم للانتخابات في الاتحادات والنقابات الفلسطينية". رام الله - تشرين الثاني 2022، ص10. انظر/ي الرابط التالي: <https://urlis.net/a67um4bb>

2022 و2023، أصدرت السلطة الفلسطينية عدة قرارات أدت لتقييد حق المعلمين في الإضراب، مبررة ذلك بضرورة استمرار العملية التعليمية، ما أثار غضب قطاع واسع من المعلمين.

وإضافة إلى القيود القانونية والتشريعية، تأتي محاولات التدخل في انتخابات النقابات، حيث يتم التدخل أحيانا في انتخابات النقابات لضمان وصول مرشحين موالين للحكومة، وذلك من خلال تقديم الدعم للمرشحين الموالين للسلطة وإقصاء الأصوات المستقلة.

حدث ذلك في بعض نقابات المهندسين، حيث شجع مرشحون موالون للحكومة على الترشح بدعم مالي وإعلامي، ما أثار انتقادات حول تسييس العمل النقابي، وهذا التدخل أثر على قدرة النقابات على اتخاذ قرارات جريئة تمثل فعليا مصالح العمال بعيدا عن الضغوط السياسية.

ضعف الثقة الداخلية وتراجع الانتساب للنقابات

أدت الضغوط السياسية والتدخلات الخارجية إلى تآكل ثقة العمال في قدرة النقابات على تمثيلهم بشكل نزيه ومستقل، حيث بات بعض العمال يرون في النقابات واجهة سياسية أكثر من كونها جهة مدافعة عن حقوقهم. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير صادر عن معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أن التدخلات السياسية والفصائلية أدت إلى تراجع استقلالية النقابات واهتمامها بالقضايا الفعلية للعمال، ما زرع ثقة العمال بقدرتها على تحقيق مصالحهم.¹⁷

كما تناولت دراسة أخرى من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التحديات التي تواجهها شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية، بما في ذلك تأثير الأجندات السياسية على فعالية النقابات.¹⁸

هذا التراجع في الثقة أدى إلى انخفاض نسبة الانتساب للنقابات، ما أضعف من قوتها التفاوضية، وأثر على قدرتها على تحقيق مطالب العمال، وبالتالي انخفاض نسبة الانتساب إلى عضوية النقابات، حيث يفضل العمال في بعض الأحيان عدم الانتماء لنقابة تمثل فصيلا سياسيا معينا. فعلى سبيل المثال، في بعض النقابات المهنية مثل الصحفيين، اختار البعض عدم

¹⁷- معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان. "الحقوق العمالية والتنظيم النقابي". جامعة بيرزيت، انظر/ي الرابط التالي:

<https://shorturl.at/WOfcX>

¹⁸- بوخريص، فوزي. "ورقة بحثية حول التشبيك في المنطقة العربية وبلدانها - شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية: الفرص والتحديات".

بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/ZkuyL>

الانتساب خشية أن تؤثر انتماءات النقابة السياسية على مواقفهم المهنية، ما أضعف دور النقابة في الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين.

في دراسة حديثة لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، تمت الإشارة إلى أن 9% من الاتحادات أو النقابات ينتسب لها 30% أو أقل ممن يحق لهم الانتساب، و31% فقط من هذه الاتحادات والنقابات ينتسب لها ما بين 31% إلى 60% ممن يحق لهم الانتساب، و28% ينتسب لهم من 61% إلى 90% ممن يحق لهم الانتساب، و32% من الاتحادات والنقابات ينتسب لها أكثر من 90% ممن يحق لهم الانتساب.¹⁹

في حقيقة الأمر، هذه الأرقام تعكس فجوة كبيرة، قد تكون ناجمة عن بروز نقابات جديدة لا تحمل في طياتها أو في أنظمتها الداخلية إلزامية الانتساب، أو تراجعاً في الانتماء للنقابة أو الجهة التمثيلية للعاملين والعمال. وبالرغم من أن الظروف الاقتصادية للعاملين والعمال صعبة، فإن العمل النقابي أساسه فكرة التكافل الاجتماعي، وهذا من شأنه أن يضعف النقابات والأجساد الممثلة للعمال.

القيود القانونية التي تحد من حرية عمل النقابات

من الناحية القانونية، تواجه النقابات الفلسطينية تحديات كبيرة لغياب إطار تشريعي ناظم لمسألة العمل النقابي، وتنظيم الإضرابات، وتسجيل النقابات الجديدة. هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على قدرة النقابات في الاستجابة لانتهاكات حقوق العمال أو تنظيم إضرابات ومفاوضات جماعية بشكل فعال.²⁰

حتى اللحظة، لا يوجد في منظومة التشريعات الفلسطينية قانوناً ينظم العمل النقابي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وبخاصة في الوظيفة العمومية. وترك لقانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، مسألة تنظيم العمل النقابي، بعد أن تم إلغاء قانون العمل الأردني رقم (2) لسنة 1965 الذي كان ينظم العمل النقابي في الضفة الغربية، وإدخال تعديلات على قانون نقابات العمال رقم (331) لسنة 1954، الساري في قطاع غزة.

¹⁹- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). "100 عام من العمل النقابي في فلسطين: تقييم الممارسات الديمقراطية وحوكمة التنظيم النقابي". رام الله - فلسطين، 2024.

²⁰- مؤسسة الحق: تقارير حقوقية حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد العمال، صدرت بين 2005 و2023.

لا بد من الإشارة إلى أن النظام الأساسي (القانون الأساسي) المعدل لسنة 2003 أكد وجوب احترام وتفعيل الحق في التنظيم والتعددية النقابية والإضراب، حيث نصت المادة 25، التي تتعلق بالحق في العمل، على الحق في التنظيم النقابي والحق في الإضراب.²¹

يعد النظام الأساسي (القانون الأساسي) أعلى قانون على صعيد التشريعات الفلسطينية، وأي قانون أو قرار بقانون أو حتى إجراء تناقض ما ورد فيه تعد غير سارية، حيث يصبح هناك تناقض دستوري على هذا الصعيد.

النزاعات الداخلية وتأثيرها على فعالية النقابات

إلى جانب الضغوط السياسية والقيود القانونية، تواجه النقابات الفلسطينية تحدياً داخلياً، يتمثل في النزاعات التنظيمية والصراعات على القيادة داخل النقابات نفسها، وهذه النزاعات تضعف وحدة النقابات وتحد من قدرتها على التفاوض بفعالية. العديد من النقابات الفلسطينية تعاني من انقسامات داخلية ناتجة عن اختلافات سياسية، أو تنافس على السيطرة بين الفصائل المختلفة، وهو ما يعكس الوضع السياسي الأوسع في فلسطين.

النزاعات الداخلية ليست جديدة في السياق النقابي الفلسطيني، لكنها تفاقمت في السنوات الأخيرة نتيجة للانقسامات السياسية والتوترات بين الفصائل.

وفقاً لنتائج المقابلات مع عدد من النقابيين، "فإنهم يجدون أنفسهم في مواجهة داخلية بين الأعضاء، ما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات موحدة، وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة في النقابات، ويجعل الأعضاء أقل استعداداً لدعمها".

النزاعات الداخلية تؤثر بشكل مباشر على قدرة النقابات على التفاوض بفعالية مع أصحاب العمل والحكومة، ما يؤدي إلى تراجع في المكاسب العمالية.

لفهم تأثير هذه النزاعات بشكل أعمق، يجب تحليل العلاقة بين الأجندات السياسية التي تفرض نفسها على النقابات، والتنافس الداخلي على الموارد والقيادة، وضعف الآليات الديمقراطية التي تفرض في هيكله النقابات، وكيف تتقاطع هذه العوامل مع الهدف الأساسي للنقابات وتأثيرها في حياة العمال:

²¹- القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م.

التنافس على القيادة: إضعاف التأثير وتراجع الأولويات النقابية

يلعب التنافس على القيادة والموارد دوراً رئيسياً في زعزعة استقرار النقابات الفلسطينية، ما يؤثر على أدائها وقدرتها على التأثير في الحياة المهنية والاجتماعية للعمال. ففي نقابات العاملين في القطاع الصحي، تحول التنافس على المناصب إلى عائق مباشر أمام تحقيق الإصلاحات.

خلال مفاوضاتها مع الحكومة عام 2021 لتحسين بيئة العمل للعاملين في المستشفيات، تعطلت جهود النقابة بسبب الصراع الداخلي على المناصب القيادية وتوزيع الموارد. هذا التنافس يؤدي إلى تشتت الأجندات وابتعاد النقابات عن قضاياها الجوهرية، حيث تصبح القيادات مشغولة بصراعات السلطة على حساب تحقيق تغييرات ملموسة لصالح العمال.

هذه التوجهات تجعل الأعضاء يشعرون أن قياداتهم النقابية معنية بمصالحها الشخصية، ما يخلق فجوة كبيرة بين الأعضاء والنقابات، ويضعف من دور النقابات كقوة ضغط مستقلة.

في عامي 2022 و2023، شهدت النقابات الفلسطينية تحديات إضافية مرتبطة بإضرابات شملت عدة اتحادات ونقابات. بعض هذه الإضرابات كانت بهدف التضامن أو المناكفة بين النقابات، حيث انخرطت نقابات في احتجاجات لم تكن بالضرورة تعكس مصالح مباشرة لأعضائها، ما أدى إلى تضامن نقابي أحياناً، وشكل قوة ضغط أكبر للدفاع عن الحقوق.

على سبيل المثال، أعلن اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات دعمهم لنقابة المحامين في نضالها من أجل فصل السلطات، كما أبدت نقابة المهندسين دعمها لتحركات المحامين، لكن في المقابل، أثرت هذه الإضرابات على الخدمات المقدمة للمواطنين، مثلما حدث في إضراب اتحاد المعلمين، الذي جاء بعد تراجع الحكومة عن تنفيذ اتفاق سابق، ما دفع الاتحاد إلى إعلان إضراب مفتوح أدى إلى تعطيل المدارس ومرافق التعليم.

ضعف الديمقراطية الداخلية: تأطير محدودة للمشاركة وتآكل الثقة

غياب الديمقراطية الداخلية وعدم وجود آليات واضحة لتمكين الأعضاء من المشاركة الفعلية في صنع القرار من أبرز التحديات التي تواجه النقابات، ما يزيد من عمق النزاعات الداخلية ويقوض فعالية العمل النقابي. ففي عدة نقابات، كان غياب الانتخابات المنتظمة دافعا لاستياء الأعضاء، الذين شعروا بعدم القدرة على التأثير في قرارات النقابة.

هذه الظاهرة تؤدي إلى إحباط كبير بين الأعضاء، إذ تتآكل ثقتهم في النقابة، ويصبحون أقل تفاعلاً معها، ما يؤثر على فعالية النقابة في الضغط لتحقيق مطالب الأعضاء، وفي ظل هذا الوضع، تغيب الشفافية والمساءلة والمحاسبة داخل النقابة، ما يفتح المجال لتغلغل الفساد، أو استغلال المناصب لخدمة مصالح ضيقة.

إن هذه القيود الديمقراطية لا تؤثر فقط على جوهر النقابات الداخلي، بل تؤثر أيضاً على قدرتها على ممارسة الضغوط والتأثير في المشهد العمالي الفلسطيني بشكل عام. فالنقابات التي تنظر إلى الشفافية والديمقراطية الداخلية تكون أقل قدرة على جذب الأعضاء الجدد، أو الحفاظ على دعم العمال، ما يؤدي إلى ضعف في الهيكل التنظيمي، ويقلل من قدرة النقابة على تنفيذ الأنشطة المؤثرة.

في دراسة حديثة لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، تم كشف أن هناك بعض الهيئات التي لم تجر فيها أي انتخابات خلال السنوات العشرين الماضية، في حين كان هناك 42% من الاتحادات أو النقابات ضمن الفئة التي أجريت فيها ثماني دورات انتخابية فأكثر خلال العشرين سنة الماضية، أي مقابل وجود هيئات تعاني من عدم دورية وانتظام ممارسة العملية الديمقراطية، هناك هيئات نقابية تمارس فيها العملية الانتخابية بصورة شبه منتظمة.²² وفي إطار دراسة المرصد، كشف أنه على صعيد دورية الانتخابات، أفادت 42% من الاتحادات والنقابات أنها تنص على إجرائها كل أربع سنوات، و 21% كل سنتين، و 32% كل ثلاث سنوات.²³

تأثير النزاعات الداخلية على دور النقابات كأداة للتغيير الاجتماعي

النزاعات الداخلية في النقابات الفلسطينية تضعف من دور النقابات كقوة اجتماعية دافعة للتغيير والتضامن المجتمعي، حيث يصبح تركيز النقابات منصباً على القضايا الداخلية أكثر من خدمة العمال والمجتمع. في حراك المعلمين، على سبيل المثال، كان للإضراب في عامي 2022 و 2023 الذي نظم للمطالبة بتحسين الأجور، تأثير محدود بسبب الضغوط السياسية والتنافس الداخلي، حيث انتهى الإضراب دون تحقيق تقدم حقيقي، ما أدى إلى إحباط المعلمين الذين توقعوا من الاتحاد دعماً أكبر.

²²- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). "100 عام من العمل النقابي في فلسطين: تقييم الممارسات الديمقراطية وحوكمة التنظيم النقابي". رام الله - فلسطين، 2024.
²³- المصدر السابق.

هذه الخلافات لا تقيد فقط قدرات النقابة على تحقيق أهدافها، بل تضعف من صوت العمال، وتحد من دور النقابات كداعم للتغيير الاجتماعي الذي يعزز من حقوق الفئات العمالية.

ضعف الاستقلال المالي

تعتمد بعض النقابات الفلسطينية على التمويل الخارجي لتغطية نشاطاتها، وهو تمويل يأتي بشكل مشروط في كثير من الأحيان، ما يقيد قدرة النقابات على وضع أولويات تخدم العمال فعليا.

وأشارت دراسة حديثة لمرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، إلى أن 3% فقط من العينة من النقابات والاتحادات تلجأ إلى التمويل الخارجي.²⁴ لكن، تلقت الدراسة أيضا إلى أن النسبة الأكبر تشير إلى أن اشتراكات الأعضاء تمثل مصدر التمويل الرئيسي، بواقع 78% من المبحوثين/ات الممثلين/ات لتلك الاتحادات والنقابات، وكان بالدرجة الثانية وبنسبة 16% من المبحوثين/ات أن منظمة التحرير هي مصدر التمويل الرئيسي لهم، وتوزعت النسبة المتبقية بين تبرعات وعبر مؤسسات أهلية.

إن الفكرة الأساسية في هذه المسألة هي قلة المنتسبين للأجساد النقابية من الحرف والمهن المختلفة، وهو ما ينعكس سلبا على صناديق النقابات وحتى الاتحادات، فإذا كانت النسبة في التمويل تأتي من اشتراكات الأعضاء (78%)، فهي بكل تأكيد تعد الرافعة المالية الأساسية لهذه النقابات، وعلى صعيد الاتحادات فإن تمويل منظمة التحرير لم يعد كما كان سابقا، بحكم الظروف السياسية والتحويلات التي تشهدها المنظمة، والجمود الحاصل على الصعيد الداخلي في المنظمة.

التداخل بين عمل النقابات والاتحادات الفلسطينية

التداخل بين عمل النقابات الفلسطينية والاتحادات التي تتبع منظمة التحرير الفلسطينية يمثل تحديا كبيرا يعكس تعقيدات المشهدين النقابي والسياسي الفلسطينيين، وهذا التداخل ينبع من الدور المزدوج الذي تلعبه الاتحادات، فهي أذرع لمنظمة التحرير الفلسطينية، من جهة، ومن جهة أخرى أطر جامعة للنقابات القطاعية والمهنية.

ومع أن هذه العلاقة من المفترض أن تضمن وحدة الجهود النقابية وتنظيمها تحت رؤية وطنية شاملة، فإنها على أرض الواقع أثرت سلباً على استقلالية النقابات وأدائها، ما أضعف الحركة النقابية الفلسطينية في مجملها.²⁵

تاريخياً، تأسست الاتحادات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كأدوات لتعزيز الصمود الوطني ومواجهة الاحتلال، وكانت تهدف إلى توحيد الطاقات النقابية والشعبية في إطار نضالي شامل.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، على سبيل المثال، كان أداة مهمة لتنسيق العمل النقابي وإبراز صوت العمال الفلسطينيين على الساحة الدولية. ومع ذلك، بمرور الوقت، تحول هذا الدور إلى مركزية مفرطة، حيث باتت الاتحادات تسيطر على القرارات النقابية، وتفرض توجهاتها، ما قلل من مرونة النقابات في التعامل مع القضايا القطاعية المباشرة.

التحدي الأساسي في هذه العلاقة هو غياب الاستقلالية النقابية، حيث إن النقابات التي ينبغي أن تعمل بشكل مباشر على تحسين ظروف أعضائها وحماية حقوقهم، أصبحت مقيدة بقرارات الاتحادات التي تخضع غالباً لتوجهات سياسية أوسع، وهذه التبعية أثرت على قدرة النقابات على تحديد أولوياتها بشكل مستقل عن السياقات السياسية والاقتصادية العامة.

على سبيل المثال، أظهر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في عدة مناسبات ميلاً لتركيز جهوده على القضايا الوطنية، مثل دعم الحراك السياسي الفلسطيني في المحافل الدولية، بدلاً من التركيز على تحسين ظروف العمل والأجور للعمال في القطاعات المختلفة.

إحدى الإشكاليات البارزة تتعلق بطبيعة العلاقة التنظيمية بين النقابات والاتحادات، في حين يفترض أن تكون الاتحادات أطراً تنسيقية فقط، إلا أنها تحولت إلى هيئات مركزية تفرض سياسات وأجندات على النقابات القطاعية، حتى عندما تتعارض مع احتياجات وأولويات الأعضاء، وهذا الوضع خلق نزاعات داخلية بين النقابات والاتحادات وأدى إلى انقسامات بين النقابات نفسها.

25- نحو سياسات فاعلة لمعالجة ضعف وتشردم العمل النقابي، برنامج "التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات" الذي يشرف عليه مركز مسارات- الدورة السادسة 2020-2019.

من الأمثلة العملية على هذا التحدي ما حدث خلال النزاعات حول قانون الضمان الاجتماعي، حيث كانت النقابات تطالب بتعديلات تضمن حقوق العمال وتحسين أحوالهم، في حين كانت الاتحادات تركز على دعم موقف الحكومة الفلسطينية، ما وضع النقابات في موقف حرج بين الاستجابة لمطالب أعضائها، أو الانصياع للتوجهات الاتحادية.

علاوة على ذلك، تأثرت النقابات بالتبعية المالية للاتحادات، إذ إن الاتحادات التي تعتمد على التمويل الخارجي غالبا ما تتلقى توجيهات من الجهات المانحة لتنفيذ مشاريع محددة، تخدم أولويات المانحين بدلا من احتياجات العمال الفلسطينيين. هذا التمويل المقيد فرض ضغوطا إضافية على النقابات، التي وجدت نفسها ملتزمة بتنفيذ أجندات لا تتوافق مع احتياجات أعضائها.

التحدي الآخر، يرتبط بالدور السياسي للاتحادات، الذي يعكس تداخلا بين العمل النقابي والنضال الوطني، ومع أن هذا الدور كان ضروريا في فترات النضال الوطني المكثف، فإنه أصبح عبئا في السياق الحالي، حيث يتوقع من النقابات التركيز على القضايا المهنية والاجتماعية، فالنقابات التي تخضع للاتحادات تجد نفسها في كثير من الأحيان مضطرة لدعم مواقف سياسية لا تخدم مباشرة مصالح أعضائها.

إضافة إلى ما سبق، فإن غياب الممارسة الديمقراطية الداخلية في العديد من الاتحادات والنقابات أدى إلى تعميق المشكلة، فالانتخابات النقابية، التي يفترض أن تكون وسيلة لتعزيز استقلالية النقابات، أصبحت في بعض الحالات خاضعة لتأثيرات الاتحادات، ما أدى إلى تعزيز النزعات المركزية وإضعاف الشفافية والمساءلة داخل النقابات.

بالمحصلة، فإن التداخل بين النقابات والاتحادات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية يعكس تعقيدات تاريخية وبنوية في الحركة النقابية الفلسطينية، كما أن معالجة هذا التحدي تتطلب إعادة هيكلة العلاقة بين الطرفين، بما يضمن استقلالية النقابات، وتفعيل دورها في تحسين أوضاع العمال وحماية حقوقهم، دون أن تفقد روحها الوطنية والاجتماعية.

تأثير تضيق المساحات المدنية على دور النقابات الفلسطينية

تاريخيا، كان تضيق المساحات المدنية أحد الأدوات الأساسية التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي لقمع النشاط المدني الفلسطيني، بما في ذلك النقابات.

عبر الأوامر العسكرية، مثل الأمر رقم 101، سعى الاحتلال إلى تقليص حرية التجمع والتنظيم، ما وضع النقابات تحت تهديد دائم بالإغلاق أو الملاحقة القانونية، وهذه السياسات لم تكن عشوائية، بل كانت جزءا من استراتيجية أكبر تهدف إلى تقنين البنية المدنية الفلسطينية، وإضعاف قدرتها على تمثيل مصالح أعضائها والدفاع عن حقوقهم.

على المستوى الداخلي الفلسطيني، تقامت الصعوبات التي تواجهها النقابات نتيجة البيئة القانونية غير المكتملة، التي لم توفر حماية كافية أو استقلالية للنقابات، وقانون العمل الفلسطيني لعام 2000، على سبيل المثال، كان قاصرا عن تلبية احتياجات النقابات، وضمان قدرتها على العمل بحرية.

مع مرور الوقت، زادت التدخلات السياسية من قبل الفصائل والأحزاب الفلسطينية في شؤون النقابات، ما حول بعضها إلى أدوات لتحقيق أجندات سياسية ضيقة على حساب دورها الأساسي كمثل للعاملين والمهنيين.

قبل السابع من أكتوبر 2023، كانت النقابات الفلسطينية تعاني بالفعل من تراجع قدرتها على أداء أدوارها التقليدية، فالتدخلات السياسية، خاصة من خلال قرارات بقانون أصدرتها السلطة التنفيذية، أضعفت استقلالية النقابات بشكل كبير، كما أن محاولات إنشاء نقابات مركزية خاضعة للحكومة حدت من قدرة النقابات على اتخاذ قرارات مستقلة تعبر عن احتياجات أعضائها، ما أثر على مصداقيتها ودورها المجتمعي.

علاوة على ذلك، انعكست هذه القيود على النقابات، من خلال زيادة الصراعات الداخلية والانقسامات الفصائلية، وهذه الانقسامات لم تقتصر على الهيئات النقابية نفسها، بل انتقلت إلى قواعدها الشعبية، ما أضعف ثقة العاملين بأداء النقابات وأهدافها، فنقابات كاتحاد العمال الفلسطيني ونقابة المعلمين، على سبيل المثال، شهدت انخفاضا كبيرا في مصداقيتها بسبب هذه الصراعات.

بعد السابع من أكتوبر 2023، دخلت النقابات الفلسطينية في مرحلة جديدة من التحديات غير المسبوقة، حيث إن التصعيد العسكري الإسرائيلي زاد من تعقيد الوضع، وفرض الاحتلال إغلاقا متكررة واعتقالات طالت النقابيين، ما أعاق بشكل كبير قدرة النقابات على تنظيم أنشطتها أو تقديم الخدمات الأساسية لأعضائها، وعلى سبيل المثال، واجهت نقابة المحامين صعوبات في ضمان وصول المحامين إلى المحاكم بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل.

في الوقت ذاته، تعرضت النقابات لاستهداف مباشر من قبل الاحتلال، فنقابة الصحفيين، على سبيل المثال، وجدت نفسها في مواجهة ضغط هائل نتيجة استهداف الصحفيين العاملين في تغطية الأحداث، كما أن تقارير عن اعتقال صحفيين ومنعهم من التنقل كانت شائعة، ما دفع النقابة للعمل على مستوى دولي، للفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه الانتهاكات.

على المستوى الاقتصادي، ازدادت أعباء النقابات بشكل ملحوظ بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، ونقابة الأطباء، على سبيل المثال، تحملت مسؤولية توفير الدعم للطواقم الطبية العاملة في ظل ظروف إنسانية صعبة، فيما استمرت نقابة المعلمين في نضالها ضد أزمة الرواتب، التي تفاقمت بشكل كبير، ما أثر على استقرار قطاع التعليم بأكمله.

القوانين التي تقيد العمل النقابي تفاقمت أثارها بعد السابع من أكتوبر 2023، وحالة الطوارئ التي أعلنتها السلطة التنفيذية مهدت الطريق لتوسيع نفوذها من خلال قرارات بقانون، كثير منها صدر دون مشاورات مع النقابات، ما أثر سلبا على استقلالية العمل النقابي، كما أن محاولات تعيين قيادات نقابية جديدة دون انتخابات مثال واضح على هذه السياسات التقييدية. تضيق المساحات المدنية أثر بشكل مباشر على أداء النقابات التقليدي، في حين كانت النقابات تمثل قوة ضغط لتحقيق التغيير، لكنها أصبحت تعاني من ضعف في التأثير نتيجة القيود المفروضة، وعلى سبيل المثال، أصبحت نقابة المهندسين أكثر تركيزا على معالجة مشاكل أعضائها اليومية، بدلا من تحقيق أهداف استراتيجية.

ختاما، أدت السياسات المتراكمة لتضييق المساحات المدنية، سواء في الماضي أو بعد السابع من أكتوبر 2023، إلى إضعاف النقابات الفلسطينية، ما جعلها عاجزة عن تحقيق إمكاناتها الكاملة في الدفاع عن حقوق أعضائها وتعزيز العدالة الاجتماعية، والتحديات الحالية تتطلب استراتيجيات جديدة، تشمل تعزيز استقلالية النقابات، وإصلاح الإطار القانوني المنظم لها، وبناء شراكات دولية لضمان بقائها لاعبا رئيسيا في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في هذا السياق المتغير.

دور النقابات الفلسطينية في الأوضاع الراهنة

تؤدي معظم النقابات الفلسطينية، بما فيها النقابات البارزة، كنقابة المحامين، واتحاد المعلمين، ونقابة الصحفيين، ونقابة الأطباء، ونقابة المهندسين، دورا تقليديا في الدفاع عن حقوق أعضائها، وتقديم الدعم الضروري لاستمرارهم في أداء عملهم، حيث إن النقابات، بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة، حافظت على الحد الأدنى من

الأدوار التي ضمننت عدم انهيار المشهد النقابي في فلسطين، وحافظت عليه في حدوده الدنيا، على الرغم من حجم التحديات التي ذكرناها سابقاً.

لكن يبقى السؤال الأساسي: ما الذي قامت به النقابات إبان حرب الإبادة لإسناد الفئات المهنية والعمالية المختلفة في قطاع غزة؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال المركزي، من الضروري أن نستعرض أمثلة على تجربة ودور بعض النقابات الفلسطينية البارزة:

نقابة المحامين

تتخذ نقابة المحامين نهجاً مزدوجاً يجمع بين المناصرة والدعم العملي، حيث يشير نقيب المحامين أ. فادي عباس إلى أن النقابة تعمل على ضمان حقوق المحامين والمتقاضين، خاصة في ظل الإغلاقات المستمرة وتقييد حرية التنقل، ويأتي هذا في إطار التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى، للتوصل إلى حلول مرنة تراعي الظروف الأمنية والقيود المفروضة على حركة المحامين، وضمان استمرارية الخدمات القانونية الأساسية.

ويسعى مجلس النقابة إلى حماية المحامين من الإجراءات العقابية الناتجة عن تأخرهم القسري، في حال عدم قدرتهم على الوصول إلى المحاكم، وذلك بهدف الحفاظ على حقوق المتقاضين والمحامين، على حد سواء.

اتحاد المعلمين الفلسطينيين

اتحاد المعلمين الفلسطينيين، بقيادة أ. سائد زريقات، يتصدى لأزمة الرواتب التي تؤثر بشكل حاد على المعلمين الفلسطينيين، ويثني الاتحاد على تضحيات المعلمين الذين يواصلون عملهم بالرغم من الصعوبات الاقتصادية، لكنه يدعو الحكومة الفلسطينية إلى وضع خطة شاملة لضمود المعلمين، تشمل تسديد الرواتب كاملة، وضمان حماية المعلمين من الاستقطاعات البنكية الجائرة، كما أن الاتحاد يسعى إلى تحقيق استقرار مالي، يتيح للمعلمين التفرغ لمهامهم التربوية وتلبية احتياجاتهم الأسرية، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

نقابة الصحفيين

تلعب نقابة الصحفيين الفلسطينيين دوراً حيوياً في حماية الصحفيين الفلسطينيين من استهداف الاحتلال، حيث أكد نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر أن النقابة تعمل على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى المخاطر التي يواجهها الصحفيون الفلسطينيون، لا سيما بعد اتهامات من جيش الاحتلال لبعض الصحفيين بقيامهم بنشاطات عسكرية.

تقوم النقابة بالضغط على المؤسسات الحقوقية ومؤسسات الأمم المتحدة لحماية الصحفيين الفلسطينيين، ومحاسبة الاحتلال على الانتهاكات المرتكبة بحقهم، في إطار الدفاع عن حرية الصحافة وحق الفلسطينيين في إيصال صوتهم إلى العالم.²⁶

نقابة الأطباء

أكد نقيب الأطباء د. شوقي صبحه أن نقابة الأطباء الفلسطينيين تؤدي أدواراً متعددة، تسهم بشكل كبير في دعم الأطباء، والدفاع عن حقوقهم، وتعزيز جودة الرعاية الصحية في فلسطين.

تاريخياً، ركزت النقابة على تحسين ظروف العمل للأطباء، من خلال التفاوض مع الجهات الحكومية لضمان بيئة عمل آمنة وملائمة، إضافة إلى المطالبة بزيادة الرواتب والحوافز لتحسين الأوضاع الاقتصادية للأطباء، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

كما تعمل النقابة على ضمان حماية الأطباء من الاعتداءات أو الانتهاكات التي قد يتعرضون لها في مواقع عملهم، لا سيما في ظل التوترات الأمنية التي تزيد من خطر العمل في المستشفيات والمراكز الصحية.²⁷

إلى جانب دورها في التفاوض والدفاع عن الحقوق، تضطلع النقابة بدور مهم في توفير الدعم المهني للأطباء، وذلك عبر تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتعزيز كفاءتهم وتطوير مهاراتهم الطبية، كما تسهم في إصدار شهادات مهنية تضمن جودة التعليم الطبي المستمر، وتعمل على تحديث المعايير الصحية بما يتماشى مع التطورات العالمية.

وتقوم النقابة أيضاً بمتابعة الشؤون القانونية التي تخص الأطباء، خاصة تلك المتعلقة بممارساتهم الطبية والترخيص اللازمة للعمل، لضمان التزام الأطباء بالمعايير الأخلاقية والمهنية.²⁸

²⁶- من مقابلة مع ناصر أبو بكر، رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 12 تشرين الأول 2024.

²⁷- من مقابلة مع شوقي صبحه، رئيس نقابة الأطباء الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 8 تشرين الأول 2024.

²⁸- المصدر السابق.

في السنوات الأخيرة، واجهت نقابة الأطباء محاولات مستمرة من قبل السلطة التنفيذية للسيطرة على النقابة، عبر إصدار قرارات بحلها وإنشاء نقابة مركزية خاضعة للحكومة.

ترى النقابة في هذا القرار انتهاكا لاستقلالية العمل النقابي، مؤكدة أن النقابات تبنى على مبدأ حرية اختيار الهيئة العامة لممثليها، وأن تعيين هيئة من قبل الحكومة يتعارض مع هذا المبدأ. وقد طالبت النقابة بالالتزام بمبدأ الاستقلال النقابي، والعودة إلى التشاور مع أعضاء النقابة لحل هذه الأزمة.²⁹

نقابة المهندسين

أكدت نقابية المهندسين م. نادية حبش أن نقابة المهندسين الفلسطينية تلعب دورا مركزيا في دعم المهندسين الفلسطينيين، ومواجهة التحديات التي تعترض قطاع الهندسة في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية.³⁰

تعمل النقابة على تعزيز فرص العمل للمهندسين في القطاعين العام والخاص، حيث تواجه تحديات تتعلق بانخفاض معدلات التوظيف للمهندسين الجدد، وتزايد الهجرة من هذا القطاع.³¹ وقد بذلت النقابة جهودا لخلق شراكات مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، لتعزيز التدريب المهني وتوفير فرص عمل إضافية.³²

من جانب آخر، تعمل نقابة المهندسين على حماية أعضائها من الاستغلال المالي، وضمان حصولهم على الأجور المستحقة، وذلك عبر المطالبة بتحسين شروط العمل، وضمان عقود العمل العادلة، خاصة في مشاريع القطاع الخاص.³³ وتتعاون النقابة مع الشركات المحلية، لتوفير برامج تدريبية ترفع من كفاءة المهندسين، وتزيد من فرصهم في سوق العمل.³⁴

²⁹- المصدر السابق.

³⁰- من مقابلة مع نادية حبش، مهندسة فلسطينية ونقابية نقابة المهندسين (مركز القدس)، أجريت في تاريخ 10 تشرين الأول 2024.

³¹- المصدر السابق.

³²- المصدر السابق.

³³- المصدر السابق.

³⁴- المصدر السابق.

دور النقابات في الأوضاع الراهنة وما بعد السابع من أكتوبر 2023

بعد حرب الإبادة على الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023، تصاعدت التحديات التي تواجه النقابات الفلسطينية بشكل ملحوظ، حيث وجدت النقابات نفسها في مواجهة أزمات متسارعة، تتطلب منها موقفا أكثر تماسكا وفاعلية من أي وقت مضى.

لقد أثرت التطورات السياسية والأمنية الأخيرة بشكل حاد على القطاعات العمالية، ما أفرز واقعا جديدا يتطلب من النقابات أن تعزز من قدرتها على الدفاع عن حقوق العمال وحمايتهم.

هذا السياق المضطرب، الذي تتداخل فيه الأزمات الأمنية والسياسية، يتطلب قدرة استثنائية من النقابات لتكييف استراتيجياتها لمواكبة التحديات الآنية، خصوصا مع تفاقم القيود على حركة العمال وسلامتهم، وتصاعد المخاطر الاقتصادية والمعيشية التي تواجههم.

في هذا الإطار، تجد النقابات الفلسطينية نفسها أمام اختبار حقيقي لاستقلاليتها ومرونتها وقدرتها على التفاعل مع المتغيرات المحيطة، فحماية حقوق العمال في ظل هذه الظروف تتطلب جهودا مضاعفة ومواقف أكثر صلابة، لا سيما أن القيود المتزايدة تعرقل وصول العمال إلى أماكن عملهم، وتهدد سلامتهم الشخصية.

من ناحية أخرى، تتطلب هذه الأزمات من النقابات أن تسعى لتعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق العمال ومؤسسات حقوق الإنسان، بهدف الضغط على الجهات المسؤولة لحماية العمال الفلسطينيين من التهديدات التي يواجهونها، كما بات على النقابات أن تتبنى مواقف تتجاوز المطالب العمالية التقليدية، لتشمل جهود الدفاع عن الحق في العمل والتنقل والحماية في بيئات عمل آمنة.

وفي ظل هذه المتغيرات، يتعين على النقابات أن تطور من آلياتها الداخلية، وتحقق مزيدا من الوحدة والتنسيق فيما بينها، حيث تواجه تحديات تعرقل قدرتها على العمل بفعالية، كالتدخلات السياسية التي تسعى للسيطرة على مسار النقابات وتوظيفها لأجندات بعيدة عن مصلحة العمال.

ولتحقيق التأثير المطلوب، ينبغي للنقابات أن تعمل على تعزيز الشفافية والديمقراطية الداخلية، ما يسهم في تمكين العمال أنفسهم، ويعزز من ثقتهم بالنقابات كحاميه لحقوقهم.

تجد النقابات الفلسطينية نفسها في هذه المرحلة أمام فرصة لإعادة النظر في استراتيجياتها، وبناء تحالفات جديدة مع المجتمع المدني، كما أن الضغط على الجهات الحكومية لتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية أصبح ضرورة ملحة في ظل الظروف الحالية.

يشكل هذا الوضع المضطرب امتحانا حقيقيا للنقابات لاختبار قدرتها على التكيف والمرونة، ويضعها أمام تحديات تتطلب منها تجاوز الأدوار التقليدية إلى مساحات أوسع، للدفاع عن الحق في العمل ضمن بيئة آمنة ومستقرة، باعتباره جزءا أساسيا من الكرامة الإنسانية للعمال الفلسطينيين.

وأمام هذا الواقع الجديد، يمكن حصر أدوار النقابات في الأوضاع الراهنة بناء على تحليل نتائج المقابلات مع بعض الشخصيات النقابية، والنشطاء النقابيين، وقراءة مستفيضة لما صدر عن النقابات من بيانات وتصريحات، على النحو التالي:

الدفاع عن حقوق العمال في ظل الأزمات المتتالية

تمتلك النقابات الفلسطينية تاريخا طويلا في الدفاع عن حقوق العمال، إلا أن قدرتها في ظل الأزمات المتكررة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، أصبحت مقيدة بشكل كبير، فبعد السابع من أكتوبر 2023 تأثرت قدرة النقابات على توفير الحماية اللازمة للعمال بشكل مباشر، حيث ألغت السلطات الإسرائيلية تصاريح عمل أكثر من 160,000 عامل فلسطيني من الضفة الغربية، ما أدى إلى فقدان نحو 400,000 فلسطيني وظائفهم نتيجة تشديد الإجراءات العسكرية وإغلاق المدن من خلال مئات الحواجز.³⁵ وترك هذا الوضع تأثيرا واضحا على قدرة العمال في القطاعات الهشة كالبناء والزراعة.

في ظل هذه الضغوط، تسعى النقابات إلى ضمان استمرارية الحد الأدنى من الحماية للعمال، سواء عبر حملات المناصرة المحلية، أو التواصل مع المؤسسات الدولية للحصول على دعم مالي وبرامج طارئة، وعلى سبيل المثال، فإن نقابة العمال العام كثفت جهودها لتأمين الحد الأدنى من المساعدات الطارئة للعمال المتضررين، مثل تقديم الدعم النقدي المؤقت أو السلال الغذائية، بالرغم من محدودية الموارد المتاحة لها.³⁶

وإضافة إلى ذلك، تسعى النقابات إلى توفير مظلة حماية شاملة للعاملين في القطاعات الأكثر هشاشة، مثل البناء والزراعة.

³⁵- من مقابلة مع النقابي عبد الحكيم شيباني، عضو المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال فلسطين في محافظة جنين ومسؤول دائرة الاعلام في الاتحاد، أجريت في تاريخ 7 تشرين الأول 2024.
³⁶- المصدر السابق.

يظهر تقرير لمنظمة العمل الدولية أن 57% من العاملين في قطاع البناء في إسرائيل هم من العمال الفلسطينيين، ما يجعلهم عرضة لاستغلال وظيفي بسبب غياب الحماية القانونية. وحاليا، تعمل النقابات على تعزيز الوعي بحقوق العمال في هذا القطاع، وتنظيم حملات توعية لمساعدة العمال على معرفة حقوقهم، حتى مع محدودية تأثير هذه الجهود أمام القيود القانونية والأمنية.³⁷

تأثير النقابات على السياسات الحكومية والإصلاحات والحريات

لطالما كانت النقابات الفلسطينية أداة فعالة للتأثير على السياسات الحكومية، لكن السنوات الأخيرة أظهرت تراجع هذا التأثير بشكل ملموس. فغياب الديمقراطية الداخلية، واستمرار السيطرة الفصائلية، أدت إلى تحول النقابات إلى أدوات لخدمة أجندات سياسية بعيدة عن مصالح العمال، ويعد هذا التراجع، إلى جانب غياب الشفافية، من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض ثقة العمال في النقابات.

في حالات نادرة، نجحت النقابات في التأثير على الحكومة، مثلما حدث خلال احتجاجات نقابة المحامين عام 2022، حيث نظمت سلسلة إضرابات اعتراضا على تعديلات قانونية تهدد استقلالية القضاء، ما يدل على القدرة المتبقية للنقابات على التأثير في حال تم توحيد صفوفها حول قضايا وطنية مشتركة، لكن في معظم الحالات، تظل قدرة النقابات محدودة في صياغة الإصلاحات العمالية ودعم الحريات النقابية، وذلك بسبب القيود السياسية والفصائلية التي تحكم قراراتها، وكذلك ضعف البنية التنظيمية التي تجعلها تعتمد على اتفاقات مؤقتة وغير منتظمة.

لقد أدى هذا الواقع إلى تحول الكثير من النقابات إلى واجهات سياسية، بدلا من أن تكون مؤسسات مستقلة تدافع عن حقوق العمال، وتسهم في تحسين التشريعات.³⁸

من الأمثلة الأخرى، سعي اتحاد المعلمين لتحقيق تحسينات اقتصادية للمعلمين، الذين يعانون من تأخر الرواتب بسبب الحصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية، حيث يضغط الاتحاد حاليا على الحكومة لتوفير حلول عاجلة لضمان حصول المعلمين على حقوقهم المالية، لا سيما عبر التواصل المستمر مع المؤسسات الحكومية، لتخفيف أعباء القروض

³⁷- المصدر السابق.

³⁸- من مقابلة مع فادي عباس، نقيب المحامين الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 7 تشرين الأول 2024.

البنكية على المعلمين. هذه الجهود قد تكون متواضعة، لكنها تمثل محاولة من الاتحاد لتعزيز استمرارية التعليم في ظل الظروف الصعبة.³⁹

التفاعل مع المجتمع الدولي لتعزيز حقوق العمال الفلسطينيين

في ظل تزايد القيود السياسية والاقتصادية، تجد النقابات الفلسطينية نفسها مضطرة للتوجه نحو المجتمع الدولي من أجل تعزيز حقوق العمال.

وتعد الشراكة مع منظمات مثل منظمة العمل الدولية خطوة مهمة في هذا السياق، إذ تسعى النقابات إلى تدويل قضايا العمال الفلسطينيين، وتسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرضون لها في ظل الاحتلال، حيث تزداد أهمية هذا التواصل مع استمرار التضييق على حرية النشاط النقابي داخل فلسطين.

ومع تصاعد القيود المفروضة على النقابات، اضطرت هذه الأخيرة إلى توسيع قنوات التواصل مع المجتمع الدولي لتعزيز حقوق العمال الفلسطينيين، وتعمل النقابات، كجزء من استراتيجيتها الدولية، على بناء شراكات مع منظمات دولية، مثل منظمة العمل الدولية، لنقل صورة دقيقة عن التحديات اليومية التي يواجهها العمال الفلسطينيون.

على سبيل المثال، أجرت نقابة الصحفيين تعاوناً مع منظمات دولية عدة، إذ قدمت توثيقاً للانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، مثل الاعتقال والمضايقات، ما دفع المؤسسات الدولية إلى إصدار بيانات تدين استهداف الصحفيين الفلسطينيين وتدعو إلى حمايتهم.

النقابات تجد في التعاون الدولي وسيلة فعالة لدعم جهودها المحلية، غير أن هذا التعاون يواجه تحديات كبيرة، إذ إن القيود الإسرائيلية والتدخلات السياسية تحدان من قدرة النقابات على تنفيذ هذه الشراكات بفعالية، ومع ذلك، تواصل النقابات تعزيز حضورها الدولي، ما يمثل خطوة أولى نحو ضمان استمرارية الضغط الدولي من أجل حقوق العمال الفلسطينيين.

بالرغم من أن هذه الشراكات وفرت دعماً رمزياً ومعنوياً للنقابات، فإنها لم تنجح في تحقيق تغييرات جوهرية على الأرض، إذ تقف العقبات السياسية والقيود المفروضة في وجه استثمار هذا الدعم بفعالية. وعلاوة على ذلك، فإن التنافس الداخلي بين النقابات على التمثيل الدولي أضعف من تأثيرها وقدرتها على تقديم جبهة موحدة وفعالة للدفاع عن حقوق العمال، ويتضح

³⁹- من مقابلة مع سائد ارزبقات، رئيس اتحاد المعلمين الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 29 تشرين الأول 2024.

إن أن تفاعل النقابات مع المجتمع الدولي يحتاج إلى تعزيز أكثر تنظيماً، وإلى استراتيجية موحدة لضمان تحقيق دعم حقيقي، يترجم إلى سياسات تصب في صالح العمال الفلسطينيين.

الأدوار المستجدة للنقابات الفلسطينية خلال الحرب على غزة

بعد الحرب الأخيرة على غزة، ازدادت الضغوط السياسية والأمنية على النقابات الفلسطينية بشكل حاد، خصوصاً مع تصاعد العنف والممارسات القمعية في الضفة الغربية واستمرار الحصار الشديد على قطاع غزة، فالنقابات الفلسطينية وجدت نفسها أمام مسؤوليات جديدة، تفوق الأدوار التقليدية المتمثلة في حماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

الآن، تتولى النقابات مهام متنوعة بين تقديم الدعم الإنساني، وتوثيق الانتهاكات، وتعزيز الصمود المجتمعي، والتفاعل مع المجتمع الدولي من أجل حماية الفلسطينيين، خاصة العمال والمنخرطين في المهن المتضررة من الأزمات المستمرة.

دور النقابات في توثيق الانتهاكات ورفع القضايا للمجتمع الدولي

في هذا السياق، برزت نقابة المحامين الفلسطينيين، التي بدأت بتوثيق الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في غزة ونقلها إلى المنظمات الدولية.

يقوم نقيب المحامين فادي عباس وعدد من المحامين بتجميع الأدلة والشهادات حول الانتهاكات الإسرائيلية، بهدف تقديمها للمحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية، مستعينين بتعاون منظمات دولية، وتعد هذه الجهود انعكاساً لموقف النقابة في السعي إلى تحقيق العدالة الدولية، مع التركيز على محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ضمن سياق تزداد فيه التحديات الأمنية، التي تحد من الوصول إلى المناطق المستهدفة.

دور النقابات في تعزيز الصمود المجتمعي وتقديم المساعدات

أدرت النقابات الفلسطينية والاتحادات، مثل اتحاد المعلمين ونقابة الأطباء، أن استمرار العنف والانقطاع المالي يتطلب منها التحرك لتقديم دعم مادي ودعم نفسي مباشرين لأعضائها المتضررين، فمع استمرار أزمة الرواتب بسبب الحصار المالي الذي تواجهه السلطة الفلسطينية، يبرز اتحاد المعلمين الفلسطينيين بدور واضح في الضغط على الحكومة لتأمين مستحقات المعلمين بانتظام.

إضافة إلى ذلك، يسعى اتحاد المعلمين إلى تخفيف عبء القروض البنكية المفروضة على المعلمين في ظل تقطع الرواتب، مع التأكيد على ضرورة حماية المعلمين من الاستغلال المالي في ظل الوضع الاقتصادي الصعب، وهذه الجهود تأتي في إطار تعزيز قدرة المعلمين على مواصلة عملهم، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تهدد صمودهم الوظيفي والمعيشي.

من جهة أخرى، تعمل نقابة الأطباء على تقديم الدعم النفسي والمعنوي للطواقم الطبية التي تواجه ضغطا هائلا في غزة والضفة الغربية، لا سيما مع استهداف المنشآت الصحية، فعلى سبيل المثال، نظمت النقابة بالتعاون مع جهات محلية ودولية برامج للدعم النفسي للأطباء والمرضى، الذين تعرضوا لضغوطات جسيمة نتيجة الإصابات العديدة بين المدنيين.

دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن حرية الصحافة وحماية الصحفيين

تواجه نقابة الصحفيين الفلسطينيين سيقا معقدا، حيث يتعرض الصحفيون العاملون في غزة والضفة الغربية إلى خطر الاعتقال والاستهداف المباشر.

أطلقت النقابة، بقيادة ناصر أبو بكر، تحذيرات من محاولات الاحتلال استهداف الصحفيين الذين يقومون بتغطية أحداث العدوان، وتعمل النقابة على توثيق الانتهاكات التي تطول الصحفيين، مثل الاعتقالات والمضايقات، وتقديم هذه الوثائق إلى المؤسسات الدولية، مثل الاتحاد الدولي للصحفيين، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لحماية الصحفيين الفلسطينيين.

السعي لبناء شراكات دولية وتطوير آليات ضغط دولية

في ظل تصاعد حدة التوترات، اتجهت النقابات الفلسطينية نحو المجتمع الدولي لتعزيز مواقفها وحماية أعضائها، حيث بدأت ببناء شراكات مع منظمات دولية، مثل منظمة العمل الدولية، بهدف تعزيز حملاتها الرامية إلى فضح الانتهاكات التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون.

وتتبنى النقابات الفلسطينية الآن استراتيجية توسيع دوائر الاتصال على المستوى الدولي، إذ تزداد أهمية هذا التواصل في ظل تضيق الاحتلال على حرية النشاط النقابي داخليا، وبالرغم من أن هذا التعاون يوفر دعما رمزيا ومعنويا، فإن تفعيله على الأرض يبقى تحديا بسبب العقوبات السياسية المتزايدة التي تفرضها سلطات الاحتلال.

إعادة التقييم والتموضع في ظل استمرار الحرب على غزة والإبادة الجماعية

في المجمل، كشفت الحرب على غزة الحاجة الملحة لتطوير آليات جديدة، تمكن النقابات الفلسطينية من الدفاع عن حقوق أعضائها، في ظل بيئة تتسم بتداخل الضغوط الأمنية والسياسية مع الأزمات الاقتصادية المتفاقمة.

لقد أثر تضيق المساحات المدنية الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات، بشكل حاد، على قدرة النقابات على التحرك بمرونة وفعالية، حيث فرضت القيود على النشاط المدني، واستهدفت الأنشطة النقابية عبر تقييد حركة النقابيين وعرقلة عملهم، ووضع قوانين تضعف من استقلالية العمل النقابي، وتحد من وصوله إلى المجتمع الدولي.

هذه التدخلات قيدت قدرة النقابات على تنفيذ برامجها الأساسية، سواء في توعية العمال بحقوقهم أو تحسين ظروف العمل، ما أضعف من جاهزيتها للتعامل مع التحديات المتصاعدة التي فرضتها الحرب الأخيرة على غزة.

أثر هذا التضيق ليس محصوراً بالقيود الخارجية، إذ تتعرض النقابات الفلسطينية لضغوطات سياسية داخلية مرتبطة بالفصائلية وتأثير السلطة التنفيذية، التي سعت إلى وضع النقابات ضمن مساحات محدودة تخدم مصالح سياسية أوسع على حساب الاستقلالية النقابية.

هذه السياسات الداخلية والخارجية عرقلت قدرة النقابات على أن تكون منصة للتعبير الحر عن حقوق العمال وحمائهم، وأضعفتها في قدرتها على التكيف السريع مع الأزمات، وجعلت النقابات في مواجهة صعوبات في تنفيذ البرامج الميدانية وتوفير الدعم اللازم لأعضائها، لا سيما في ظل حاجة العمال الملحة للتضامن والدعم.

في هذا الوضع المضطرب، بات على النقابات أن تبتكر استراتيجيات جديدة، أولاًها تعزيز الشراكات الدولية مع المنظمات الحقوقية مثل منظمة العمل الدولية، وتوثيق الانتهاكات بطرق تتجاوز العقبات الميدانية، ما يمكنها من رفع قضايا حقوقية دولية تدعم استحقاقات العمال الفلسطينيين.

هذه الشراكات الخارجية توفر دعماً مهماً، لكنها تتطلب من النقابات أن توازن بين الاستفادة منها، والحفاظ على استقلالية قراراتها، وتوجيه جهودها بشكل يتناسب مع احتياجات الأعضاء، بحيث لا تصبح هذه النقابات مجرد قنوات للتمويل أو الضغط الدولي، بل حاضنة للحقوق العمالية وداعمة حقيقية لمصالح العمال.

وفي ظل هذا الواقع المضطرب، أمام النقابات الفلسطينية فرصة لإعادة بناء قوتها من الداخل، عبر تعزيز ممارسات الشفافية، والديمقراطية، والوحدة بين مكوناتها، ما يساعدها على كسب ثقة العمال، ويعيد لها الدور المحوري في الدفاع عن حقوقهم، خصوصا في هذه المرحلة التي تتطلب استجابات سريعة وفعالة.

يتضح إذن أن تطوير استراتيجيات متكاملة للنقابات الفلسطينية لا يقتصر على التعامل مع الوضع الراهن فقط، بل يجب أن يشمل استشرافا للمستقبل، بهدف بناء قدرة نقابية مستدامة، تستطيع التفاعل بمرونة مع الأزمات المتلاحقة، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

الاستنتاجات الرئيسية وتوصيات

يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات المتعددة بخصوص النقابات الفلسطينية، إما على صعيد نقاط القوة، أو على صعيد التحديات والجزئيات التي لا تزال بحاجة إلى إعادة النظر، سواء على الصعيد الداخلي، أو العوامل الخارجية.

ولعل أبرز الاستنتاجات على هذا الصعيد يمكن اختزالها في مجموعة من النقاط:

1. تأثير التداخل السياسي على الاستقلالية النقابية والثقة الجماهيرية: من الواضح أن التداخلات الفصائلية والسياسية

قد أثرت بشكل كبير على استقلالية النقابات الفلسطينية، فقد أدت الضغوط السياسية، وتحول الكثير من النقابات إلى منصات حزبية أكثر منها منظمات عمالية خالصة، إلى فقدان الثقة بين العمال والنقابات، وقللت هذه الفصائلية من قدرة النقابات على التركيز على حقوق العمال الفعلية، وأثرت سلبا على دورها كمدافع محايد، إذ أصبحت تعد أدوات لخدمة أجندات سياسية.

2. التحديات التنظيمية الداخلية وتعثر الممارسات الديمقراطية: تظهر الدراسات أن غياب الشفافية والديمقراطية الداخلية

قد أدى إلى عرقلة عمل النقابات بشكل فعال، فالنقابات التي تعاني من ضعف هيكلي، وعدم وجود انتخابات دورية، أصبحت مراكز للقرارات الفوقية التي تعكس مصالح قلة في القيادة دون إشراك كامل للأعضاء، وهذا التوجه خلق فجوة بين القيادة والقاعدة العمالية، ما أدى إلى ضعف عام في تمثيل مصالح العمال.

3. محدودية الموارد وضعف البنية التحتية: تعاني نقابات كثيرة من ضعف الموارد المالية والبنية التحتية، ما جعلها غير

قادرة على تقديم خدمات فعالة لأعضائها، وهذا النقص في الموارد يمنع النقابات من توسيع نشاطاتها، ودعم جهودها

لتحسين ظروف العمل، وتلبية احتياجات الأعضاء بشكل شامل، ويعد هذا الجانب من أبرز التحديات التي تواجه النقابات وتقلل من قدرتها على تقديم خدمات قوية ومستدامة.

4. تقييد الحريات النقابية بسبب القيود القانونية: تواجه النقابات الفلسطينية تحديات قانونية مستمرة، حيث تفرض عليها قيود تحد من قدرتها على العمل بحرية في تنظيم الاحتجاجات، أو إنشاء نقابات جديدة، أو تنظيم إضرابات، وهذه القيود القانونية تحد من مساحة الحركة للنقابات، وتجعلها غير قادرة على التفاوض بفاعلية مع أرباب العمل، أو التأثير في السياسات العمالية العامة، ما يزيد من صعوبة تحقيق مكاسب عمالية ملموسة.

5. ضعف التفاعل مع المجتمع الدولي لتحقيق تأثير ملموس: بالرغم من أن النقابات الفلسطينية قد نجحت في إقامة علاقات مع منظمات دولية، فإن هذا التفاعل غالبا ما يكون دعما رمزيا دون ترجمة عملية حقيقية على أرض الواقع.

ويعود هذا القصور إلى غياب استراتيجية واضحة لدى النقابات حول كيفية استثمار هذا الدعم، لتعزيز حقوق العمال بشكل ملموس وعملي، خاصة في ظل القيود الإسرائيلية على النشاط النقابي.

6. تأثير تضيق المساحات المدنية على فعالية النقابات: إن تضيق المساحات المدنية في فلسطين بفعل الاحتلال الإسرائيلي والسلطة التنفيذية الفلسطينية أدى إلى إضعاف دور النقابات الفلسطينية، وتقليص قدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية، والتكيف مع التحديات الراهنة.

أما على صعيد التوصيات، فتقدم الدراسة مجموعة من التوصيات، من الممكن إبرازها كما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات عمالية وطنية: على النقابات إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات محدثة عن أعداد العمال وظروفهم واحتياجاتهم، وستشكل هذه البيانات أساسا قويا لبناء خطط تفاوضية موجهة، وتطوير استراتيجيات مبنية على معلومات دقيقة، وسيساعد هذا النهج في توجيه الموارد بشكل فعال، وتعزيز قدرة النقابات على الدفاع عن حقوق العمال بشكل شامل ومدروس.

- بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني وتفعيل الدعم الشعبي: ينبغي للنقابات أن تعزز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، حيث يمكن أن تنظم حملات مناصرة مشتركة تهدف إلى التوعية بحقوق العمال، وتحقيق الضغط

اللازم لمواجهة التحديات القانونية والسياسية، وهذه الشراكات يمكن أن تساهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي حول قضايا العمل، وتطوير استراتيجيات لحشد الدعم الجماهيري للمطالب النقابية.

● **التفاعل الاستراتيجي مع المجتمع الدولي:** اعتماد استراتيجية موحدة للتواصل مع المجتمع الدولي، تشمل إعداد ملفات حقوقية شاملة ومتكاملة حول الانتهاكات التي تواجهها، وهذه الاستراتيجية قد تتضمن عقد مؤتمرات صحفية دولية، وإعداد تقارير دورية ترفع لمنظمات مثل منظمة العمل الدولية، لتعزيز الضغط الدولي، وضمان دعم أكبر لحقوق العمال الفلسطينيين.

● **إنشاء وحدة استجابة سريعة للعمال في القطاعات الهشة:** إنشاء وحدات مختصة تقدم الدعم السريع للعمال في القطاعات ذات المخاطر العالية، مثل الزراعة والبناء، ويمكن لهذه الوحدة توفير الدعم القانوني والمشورة الصحية للعمال، إضافة إلى التنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، لضمان استجابة شاملة وسريعة لحالات الانتهاك.

● **إجراء دراسات دورية لتقييم الواقع النقابي وتحديد الأولويات:** إجراء دراسات منتظمة تهدف إلى تقييم أوضاع العمال، وتحديد القضايا المستجدة، وتطوير استراتيجيات استجابة مدروسة، إذ إنه من الممكن التعاون مع مراكز بحثية أو جامعات محلية لإعداد دراسات سنوية حول التحديات والمتغيرات التي تؤثر على حقوق العمال في فلسطين.

● **إنشاء مظلة نقابية جامعة:** توحيد الجهود النقابية تحت مظلة واحدة، لتعزيز قدرة النقابات على الدفاع عن حقوق العمال، وتقديم دعم أقوى للأعضاء في مواجهة التحديات المتصاعدة، وهذه المظلة، التي قد تبرز كجسد اتحادي، ستساعد على التنسيق بين النقابات المختلفة، وتوحيد الرؤية والأهداف، ما يمنحها نفوذاً أكبر للتأثير على السياسات المحلية والدولية، ويعزز من استقلالية العمل النقابي بعيداً عن التشتت والتأثيرات الفصائلية.

كما تعد خطوة نحو تقوية الصمود النقابي في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، وتطوير استراتيجية مشتركة لحماية حقوق العمال ودعمهم في مختلف القطاعات.

● **تطوير إطار قانوني يعزز حرية العمل النقابي:** القوانين الحالية مثل قانون العمل الفلسطيني لعام 2000 بحاجة إلى تحديث شامل لتتناسب مع احتياجات النقابات، ويجب إدراج نصوص قانونية تضمن حرية تأسيس النقابات، وحق

الإضراب، وحق التجمع السلمي، وهذا يشمل مراجعة القرارات بقانون التي صدرت في ظل غياب المجلس التشريعي، والتي غالبا ما أضرت بحرية العمل النقابي.

علاوة على ذلك، يجب الضغط على المجتمع الدولي لدعم حرية العمل النقابي في فلسطين، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- **تعزيز الأبعاد الوطنية للنقابات:** يجب أن يتجاوز دور النقابات المطالب الاقتصادية، ليشمل تعزيز النضال الوطني، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق مبادرات تجمع بين الحقوق العمالية والنضال الوطني، مثل توثيق الانتهاكات ضد العمال الفلسطينيين ونشرها على المستوى الدولي، والنقابات قادرة على أن تكون جسورا بين الجهود الوطنية والمجتمع الدولي، ما يعزز مكانتها كمؤسسات تمثل صوت الشعب الفلسطيني في الساحات العالمية.
- **التعامل مع التحديات الميدانية بعد حرب الإبادة على الفلسطينيين:** الأحداث التي تلت حرب الإبادة فرضت تحديات غير مسبقة على النقابات، ولمواجهة هذه التحديات، يجب تطوير خطط طوارئ تتيح للنقابات الاستمرار في العمل، بالرغم من الإغلاقات والتصعيد الأمني.

يمكن أن تشمل هذه الخطط استخدام منصات رقمية للتواصل مع الأعضاء وتنظيم أنشطتهم، فعلى سبيل المثال، يمكن للنقابات توفير تدريب عن بعد، أو تنظيم اجتماعات افتراضية لمناقشة القضايا العمالية.

المصادر والمراجع

- أبو كشك، إسماعيل. النقابات العمالية الفلسطينية ومواجهة الاحتلال. 1994.
- أبو زعيتر، سلامة. "نشأة الحركة النقابية الفلسطينية حتى عام 1967". مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، 2019.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). "الإطار القانوني والإجرائي الناظم للانتخابات في الاتحادات والنقابات الفلسطينية". رام الله- تشرين الثاني، 2022. انظر/ي الرابط التالي: <https://urlis.net/a67um4bb>
- الأصيل، حمد سالم. "مفهوم النقابة والاتجاهات النظرية في تفسير نشأتها". مجلة القراءة والمعرفة: الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة. المجلد 19، العدد 216 أكتوبر، الجزء الثاني، أكتوبر 2019.
- الخالدي، رجا. "المشهد النقابي في فلسطين". السفير العربي، 2013.
- القانون الأساسي المعدل للعام 2003. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/aDpmy>
- المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية (ريفورم). "الإضرابات النقابية في فلسطين وتأثيرها على تقديم الخدمات العامة". رام الله- فلسطين. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/jYItT>
- بوخريص، فوزي. "ورقة بحثية حول التشبيك في المنطقة العربية وبلدانها- شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية: الفرص والتحديات". بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/ZkuyL>
- شبيب، سميح. "إشكاليات العمل النقابي في فلسطين". رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2005.
- قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م. انظر/ي الرابط التالي: <https://t.ly/4iAWr>
- رجب، منذر. "تاريخ العمل النقابي الفلسطيني". نشر على موقع "الجزيرة نت" بتاريخ 2 آب 2017. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/LDLnU>
- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). "100 عام من العمل النقابي في فلسطين: تقييم الممارسات الديمقراطية وحوكمة التنظيم النقابي". رام الله- فلسطين، 2024.
- موقع منظمة التحرير الفلسطينية الإلكتروني. "دائرة شؤون المفاوضات". انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/U3qFe>
- مؤسسة الحق: تقارير حقوقية حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد العمال، صدرت بين 2005 و2023.
- معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان. "الحقوق العمالية والتنظيم النقابي". جامعة بيرزيت، انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/WOfcX>

المقابلات الميدانية

- مقابلة مع فادي عباس، نقيب المحامين الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 7 تشرين الأول 2024.
- مقابلة مع سائد ارزيقات، رئيس اتحاد المعلمين الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 29 تشرين الأول 2024.
- مقابلة مع ناصر أبو بكر، رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 12 تشرين الأول 2024.
- مقابلة مع شوقي صبحه، رئيس نقابة الأطباء الفلسطينيين، أجريت في تاريخ 8 تشرين الأول 2024.
- مقابلة مع نادية حبش، مهندسة فلسطينية ونقابة المهندسين (مركز القدس)، أجريت في تاريخ 10 تشرين الأول 2024.
- مقابلة مع عبد الحكيم شيباني، عضو المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال فلسطين في محافظة جنين ومسؤول دائرة الإعلام في الاتحاد، أجريت في تاريخ 7 تشرين الأول 2024.